وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية تسيير وعلوم لتجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي

في الجزائر دراسة قياسية 2000-2024

من إعداد الطالب:

- بودربالة سيف الدين

من تحت اشراف الأستاذ:

☑ الدكتور: مصطفاي نبية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 22 جوان 2026 .

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- **الدكتور:** بوعلي هشام /رئيسا
- **الدكتور:** لحول عبد القادر / ممتحنا
- **الدكتور:** مصطفاي نبية / مشرفا

السنة الجامعية: 2026/2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية تسيير وعلوم لتجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي

في الجزائر دراسة قياسية 2000-2024

من إعداد الطالب:

- بودربالة سيف الدين

من تحت اشراف الأستاذ:

☑ الدكتور: مصطفاي نبية

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 22 جوان 2026 .

أمام اللجنة المكونة من السادة:

- **الدكتور:** بوعلي هشام /رئيسا
- **الدكتور:** لحول عبد القادر / ممتحنا
- **الدكتور:** مصطفاي نبية / مشرفا

السنة الجامعية: 2026/2025

شكر وعرفان

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا البحث بنجاح.

أتوجه بخالص الشكر إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة: **مصطفاي نبية** على دعمها المستمر وتوجيهاتها القيمة.

أخص بالشكر عائلتي العزيزة التي كانت مصدر إلهامي ودعمي المستمر طوال فترة إعداد هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث العلمي، ووقف بجانبي وساندني.

الحمد لله.

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى:

أغلى من في الوجود... منبع العطاء والجود... من جاهدت وضحت لأجلي... من تحملت الآلام حتى أشفى... من كتمت الآلام حتى أسعد... إليك كل التحية والتقدير يا هبة الرحمن أمي الحبيبة أطال الله في عمرك.

نبع العطاء... من كافح لأجلنا... من ناضل لإسعادنا... من كابد مشاق الحياة كي يخدمنا... كل الفخر لمن زرع البذور وما جنى الثمار أبي الغالي أطال الله في عمرك.

إلى من كانوا سندي في الحياة، ورفقاء دربي، إلى من تقاسموا معي الأفراح والأحزان، إلى من كانوا بجانبي في كل خطوة...

إخوتي وأخواتي الأعزاء، أهديكم ثمرة جهدي هذه، عرفاناً بوجودكم ودعماً لا يُنسى، فأنتم نعمة أحمد الله عليها دائماً.

أسأل الله أن يحفظكم ويبارك في أعماركم، وأن يديم بيننا المحبة والمودة.

مع خالص الحب والتقدير.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، وذلك في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري نتيجة اعتماده الكبير على قطاع المحروقات. وقد تم الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمؤشر للنمو الاقتصادي، في حين تم تمثيل التنويع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاع الزراعي(AGR) ، والقطاع الصناعي(IND) ، وقطاع الخدمات(SER) ، إضافة إلى الصادرات.(EXP)

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، بالاعتماد على بيانات سنوية مستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي. كما تم إجراء اختبارات الاستقرارية(ADF) ، واختبار الحدود(Bounds Test) ، إضافة إلى مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من صلاحية النموذج.

أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما بينت أن القطاع الزراعي والصادرات يؤثران إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين لم يظهر القطاع الصناعي وقطاع الخدمات أثراً معنوياً خلال فترة الدراسة. كما أكدت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود سرعة تصحيح مرتفعة للاختلالات قصيرة الأجل، إضافة إلى تمتع النموذج بدرجة عالية من الاستقرار والكفاءة الإحصائية.

وخلصت الدراسة إلى أن تعزيز التنويع الاقتصادي يمثل خياراً استراتيجياً ضرورياً لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليص درجة الاعتماد على عائدات المحروقات، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية غير النفطية وتطوير الصادرات خارج قطاع الطاقة.

الكلمات المفتاحية :التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، نموذجARDL ، الصادرات، القطاع الزراعي، الجزائر.

Abstract

This study aims to analyze the impact of economic diversification on economic growth in Algeria during the period 2000–2024, in light of the challenges facing the Algerian economy due to its heavy dependence on the hydrocarbon sector. Gross Domestic Product (GDP) was used as an indicator of economic growth, while economic diversification was represented by the contribution of the agricultural sector (AGR), industrial sector (IND), services sector (SER), and exports (EXP). The study adopted a descriptive-analytical approach for the theoretical framework and an econometric approach for the empirical analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Annual data were collected from the World Bank database. Unit root tests (ADF), Bounds Testing, and several diagnostic tests were conducted to ensure the validity and reliability of the model.

The results revealed the existence of a long-run equilibrium relationship among the study variables. They also showed that the agricultural sector and exports have a positive and statistically significant impact on economic growth in Algeria, whereas the industrial and services sectors did not exhibit a significant effect during the study

period. Furthermore, the Error Correction Model (ECM) indicated a relatively high speed of adjustment toward long-run equilibrium, while diagnostic tests confirmed the statistical adequacy and stability of the model.
The study concludes that promoting economic diversification is a strategic necessity for achieving sustainable economic growth and reducing dependence on hydrocarbon revenues by strengthening non-oil productive sectors and expanding non-hydrocarbon exports.
Keywords: Economic Diversification, Economic Growth, GDP, ARDL Model, Exports, Agricultural Sector, Algeria.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة العامة	أ- د
الفصل الأول: المقاربة النظرية والمفاهيمية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	
مقدمة الفصل الأول	1
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي ومؤشراته	5-1
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه	1
المفهوم الهيكلي للتنويع الاقتصادي	1
مفهوم الكفاءة القطاعية والتنويع	1
أهداف التنويع الاقتصادي	2
المطلب الثاني: أشكال وأبعاد التنويع الاقتصادي (الأفقي، العمودي، تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج)	2
التنويع الأفقي	2
التنويع العمودي	2
تنويع الصادرات	3
تنويع الإنتاج	3
المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرفيندال-هيرشمان HHI، مؤشر تيل Entropy Index، وغيرها)	3
مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (HHI)	3
مؤشر تيل للإنتروبيا (Theil Entropy Index)	4
مؤشر جيني للتركز	4
خلاصة المبحث الأول	5

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له	5- 8
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، ومصادره، وطرق قياسه	5
تعريف النمو الاقتصادي	5
مصادر النمو الاقتصادي	5
طرق قياس النمو الاقتصادي	6
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي (النظرية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، ونظريات النمو الداخلي)	6
النظرية الكلاسيكية	6
النظرية النيوكلاسيكية	6
نظريات النمو الداخلي	7
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي في الدول النامية	7
المحددات الهيكلية والاقتصادية الكلية	7
المحددات المؤسساتية والقانونية	7
خلاصة المبحث الثاني	8
المبحث الثالث: العلاقة التبادلية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	8- 11
المطلب الأول: أثر التنويع الاقتصادي في تحفيز النمو المستدام (قنوات الأثر)	8
قناة استقرار العوائد المالية وتدفق الاستثمار	8
قناة الروابط الهيكلية المتبادلة	8
قناة نقل وتوطين التكنولوجيا	8
المطلب الثاني: دور القطاعات غير النفطية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الصدمات الخارجية	9
كبح اختلالات الميزان التجاري وميزان المدفوعات	9
الحماية من تقلبات الجباية البترولية وعجز الموازنة	9
امتصاص الصدمات الهيكلية في سوق العمل	9
المطلب الثالث: الأدبيات والدراسات السابقة حول أثر التنويع على النمو (العربية والأجنبية)	9
أولاً: الدراسات باللغة العربية	9
ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية	10
خلاصة المبحث الثالث	11
خلاصة الفصل الأول الكلية	11

الفصل الثاني واقع هيكل الاقتصاد الجزائري ومظاهر التبعية للقطاع النفطي (2000-2024)	
مقدمة الفصل الثاني	13
المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري ومظاهر التبعية للقطاع النفطي (2000-2024)	13- 15
المطلب الأول: هيمنة قطاع المحروقات على مؤشرات الاقتصاد الكلي	13
المؤشر البنيوي للهيمنة النفطية	13
مفعول الارتباط الريعي	14
أثر ظاهرة المرض الهولندي	14
المطلب الثاني: أثر تقلبات الجباية البترولية على الموازنة العامة للدولة	14
هيكل الإيرادات العامة	14
معضلة العجز الموازني الدائري	14
دور صندوق ضبط الإيرادات	14
المطلب الثالث: تركز الصادرات وضغوط ميزان المدفوعات	15
مؤشر التركز التصديري الحاد	15
انكشاف الحساب الجاري للمدفوعات	15
معادلة استنزاف احتياطيات الصرف	15
خلاصة المبحث الأول	15
المبحث الثاني: تقييم سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي في الجزائر	15- 17
المطلب الأول: البرامج الاستثمارية العمومية (من برنامج الإنعاش إلى المخططات الخماسية)	16
كرونولوجيا المخططات التنموية	16
طبيعة توجيه الإنفاق الحكومي	16
مفارقة الإنفاق التنموي الكثيف	16
المطلب الثاني: السياسات الصناعية وإستراتيجيات ترقية الصادرات غير النفطية	16
مسار السياسات الصناعية الوطنية	16
الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار	16
إستراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات	17
المطلب الثالث: عوائق وتحديات تحول الاقتصاد الجزائري نحو التنويع	17
العوائق البيروقراطية والمؤسساتية	17
ضعف وعصرنة المنظومة المصرفية	17

تضخم القطاع الموازي وصعوبة الحوكمة	17
خلاصة المبحث الثاني	17
المبحث الثالث: تحليل المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	17- 20
المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية	18
ديناميكية النمو الفلاحي	18
مؤشرات الأمن الغذائي وإحلال الواردات	18
القيود الهيكلية للقطاع	18
المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية	18
تراجع الوزن النسبي للقطاع الصناعي	18
هيكل الفروع الصناعية القائمة	18
معوقات التنافسية والاندماج	18
المطلب الثالث: مساهمة قطاع الخدمات، البناء، والأشغال العمومية	19
تضخم قطاع الخدمات والتجارة	19
طفرة قطاع البناء والأشغال العمومية	19
تقييم الأثر الهيكلي للخدمات	19
خلاصة المبحث الثالث	20
خلاصة الفصل الثاني	20
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)	
مقدمة الفصل الثالث	22
المبحث الأول: تقديم الدراسة القياسية والنموذج المعتمد	22-28
المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	22
المتغير التابع	22
المتغيرات المستقلة	22-23
مصادر البيانات	23
المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة	24
النموذج الاقتصادي	24
النموذج الرياضي	24
فرضيات الدراسة	25
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	25

الإحصاءات الوصفية	25
التطور الزمني للناتج المحلي الإجمالي	25
التطور الزمني لمؤشرات التنويع الاقتصادي	26-28
المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج	28- 34
المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	28
الإطار النظري لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF)	28
اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	29
تحليل النتائج	29
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج ARDL	30
اختيار النموذج الأمثل	30
اختبار الحدود (Bounds Test)	30
تحليل نتائج التكامل المشترك	31
المطلب الثالث: تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير	31
نتائج العلاقة طويلة الأجل	31
نتائج العلاقة قصيرة الأجل	32
نموذج تصحيح الخطأ ECM	33
المبحث الثالث: اختبارات صلاحية النموذج ومناقشة النتائج	34-43
المطلب الأول: اختبارات صلاحية النموذج القياسي	34
اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**)	34
اختبار عدم تجانس التباين (**Breusch-Pagan-Godfrey**)	35
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (**Jarque-Bera**)	36
اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	37
المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي للنتائج القياسية	39
أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي	39
أثر القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي	39
أثر قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي	39
أثر الصادرات على النمو الاقتصادي	39
مقارنة النتائج بالدراسات السابقة	40
المطلب الثالث: الاستنتاجات العامة والتوصيات	40
أهم النتائج المتوصل إليها	40

اختبار فرضيات الدراسة	41
التوصيات والمقترحات التنموية	43-41
خاتمة الفصل الثالث	43
الخاتمة العامة	47-45
المصادر والمراجع	51 -49
الملاحق	57-53

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1-1): مقارنة منهجية بين أشهر مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.	4
جدول رقم (2-1): تطور مؤشرات التبعية الريعية للمحروقات في الجزائر (2000-2024) - عينات مختارة.	13
جدول رقم (2-2): التوزيع النسبي للمساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالجزائر.	19
جدول (3-1): تعريف متغيرات الدراسة	23
جدول (3-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	25
جدول (3-3): نتائج اختبار ADF	29
جدول (3-4): النموذج الأمثل	30
جدول (3-5): نتائج Bounds Test	30
جدول (3-6): القيم الحرجة لاختبار الحدود	30
جدول (3-7): نتائج الأجل الطويل	31
جدول (3-8): نتائج الأجل القصير	32
جدول (3-9): نتائج ECM	33
جدول (3-10): نتائج اختبار Breusch-Godfrey	34
جدول (3-11): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey	35
جدول (3-12): ملخص الاختبارات التشخيصية	38
جدول (3-13): نتائج اختبار الفرضيات	41

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل (1-1) أشكال وأبعاد التنويع الاقتصادي من اعداد الطالب	3
الشكل (3-1): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة 2000-2024.	26
الشكل (3-2): تطور القطاع الزراعي AGR.	26
الشكل (3-3): تطور القطاع الصناعي IND.	27
الشكل (3-4): تطور قطاع الخدمات SER.	27
الشكل (3-5): تطور الصادرات EXP.	28
الشكل(3-6): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)	36
الشكل (3-7): اختبار CUSUM	37
الشكل (3-8): اختبار CUSUM of Squares	38

قائمة الملاحق

الملحق	الصفحة
الملحق 01: اختبار استقرارية GDP من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	53
الملحق 02: اختبار استقرارية AGR من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	53
الملحق 03: اختبار استقرارية IND من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	54
الملحق 04: اختبار استقرارية SER من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	54
الملحق 05: اختبار استقرارية EXP من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	55
الملحق 06: النموذج الأمثل من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	55
الملحق 07: نتائج Bounds Test من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	56
الملحق 08: القيم الحرجة لاختبار الحدود من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	56
الملحق 09: نتائج الأجل الطويل من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	56
الملحق 10: نتائج الأجل القصير من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	56
الملحق 11: نتائج ECM من اعداد الطالب باستخدام Eviews14	57
الملحق 12: نتائج اختبار Breusch-Godfrey من اعداد الطالب	57
الملحق 13: نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey من اعداد الطالب	57

مقدمة

المقدمة العامة

تُعد قضية الانعتاق من التبعية للقطاع الواحد وإرساء دعائم التنويع الاقتصادي سبيلاً آمناً واستراتيجية حتمية لمختلف الدول والمجتمعات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمورد واحد، لا سيما إذا كانت مهددة بتقلبات حادة في أسعارها. ونتيجة للأهمية البالغة التي يحظى بها التنويع الاقتصادي، أصبح الشغل الشاغل والهدف الرئيسي لمختلف الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كونه يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصادات الحديثة في ظل تراجع عائدات النفط وانكماش النشاط الاقتصادي التقليدي.

يعتمد الاقتصاد الجزائري لسنوات طويلة على الريع النفطي، حيث تمثل العائدات النفطية عماد الميزانية العامة (حوالي 70% من إجمالي الإيرادات) والشريان الرئيسي للصادرات (أكثر من 95% من الصادرات). هذا الاعتماد المفرط جعل الاقتصاد رهينة لقطاع المحروقات، وألقى بظلاله السلبية على بنيته وعلى القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج لوقت طويل لتحريكها حتى يمكن الاعتماد عليها كبديل لقطاع المحروقات. ومع انهيار أسعار النفط وعدم استقرارها، وما نتج عن ذلك من تجاعيد وتداعيات سلبية على الوضع الاقتصادي، أصبح من الواضح استحالة الاستمرار في الاعتماد على قطاع واحد كمحرك رئيسي للثروة، مما يبرز الحاجة الملحة لتوجيه الاهتمام والتركيز على تكثيف الجهود في القطاعات الإنتاجية الأخرى (الفلاحة، الصناعة، والخدمات)، لبناء اقتصاد قوي ومتنوع قادر على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق، يمكن بلورة الإشكالية المركزية للدراسة في التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى مساهمة سياسة التنويع الاقتصادي *على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)؟*

2- التساؤلات الفرعية:

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساهم في فهم أبعاد الموضوع بشكل أدق:

- كيف يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل توجد آثار بين القطاعات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- فرضيات الدراسة :

للإلمام بالموضوع ومحاولة معالجة الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم وضع مجموعة من الفرضيات كما يلي:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- يمارس التنويع الاقتصادي والقطاعات الإنتاجية أثراً إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- تساهم القطاعات الاقتصادية الأساسية (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) بفعالية في تحفيز وتحديد مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

4- أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس وتوضيح أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2024)، كما أن لدراستنا أهدافاً فرعية أخرى منها:

- تعميق المعرفة النظرية والتأصيلية لموضوع الدراسة.
- فهم واستيعاب طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.
- الرغبة في معرفة واقع ومستويات التنويع الاقتصادي في الجزائر.
- تقديم قراءة قياسية دقيقة لأداء القطاعات الاقتصادية الفعلية.

5- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوع الساعة الذي يثير اهتمام الرأي العام وصناع القرار في الجزائر، وهو أثر التنويع الاقتصادي على النمو في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة والتحديات التنموية.

6- أسباب اختيار الموضوع :

يأتي اختيار موضوع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من بين عدة مواضيع مطروحة في الساحة الأكاديمية والفكرية، وذلك نظراً لمجموعة من الاعتبارات والدوافع، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الدوافع الذاتية** :صلة موضوع الدراسة بمجال التخصص، الميل الذري للموضوع، وتنمية المعرفة الاقتصادية والتحليلية.
- **الدوافع الموضوعية** :إن واقع الاقتصاد العالمي اليوم يتطلب من كل باحث في مجال الاقتصاد تحليل مثل هذه الظواهر، وفهم أثرها على الاقتصاد الكلي والدولي. كما أنها أصبحت من بين القضايا الرئيسية التي نالت اهتماماً واسعاً في الأوساط الأكاديمية لجميع الدول، وخاصة تلك التي تعتمد على مصدر دخل وحيد مثل النفط، كما هو الحال في الاقتصاد الجزائري.

7- حدود الدراسة :

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- **الحدود الموضوعية :**

تقتصر الدراسة على التنويع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.

- **الحدود الزمانية :**

تغطي هذه الدراسة السلسلة الزمنية الممتدة من (2000 إلى 2024).

8- المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في البحث :

للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفاً واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الاستعانة بـ **المنهج الوصفي والتحليلي** لاستيعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتصويرها، و**الأساليب القياسية** (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL) لاختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر. أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في البحث، فإن هذه الدراسة ستعتمد على المصادر والمراجع الأساسية الخاصة بالموضوع، المقالات العلمية، الملتقيات، وكذا المواقع الإلكترونية ذات الصلة الوثيقة، إضافة إلى البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية (كالبنك الدولي، الأونكتاد)، كما سيتم استعمال برنامج التحليل القياسي (**EViews 14**) كأداة للدراسة القياسية لتقدير وتحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

9- هيكل البحث :

للإجابة على التساؤل الرئيسي وبغية التأكد من صحة الفرضيات، تم تقديم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة:

- **الفصل الأول :**

يأتي تحت عنوان *"عموميات حول التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي ."*حيث يتناول المبحث الأول المفاهيم النظرية عن التنويع الاقتصادي من خلال عرض الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، أهدافه، محدداته، مؤشراته ودرجة قياسه. أما المبحث الثاني فيتطرق للأسس النظرية للنمو الاقتصادي عبر عرض أنواع النمو الاقتصادي، محدداته، نظرياته، قياسه، وأهم مصادره ومعوقاته.

- **الفصل الثاني :**

يأتي تحت عنوان *"العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي ."*يتناول المبحث الأول طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي والاتجاهات والنماذج الفكرية التي عرفتها هذه العلاقة. بينما يتناول

المبحث الثاني الدراسات السابقة من خلال التعرض لأهم الدراسات حول الجزائر والتطرق لدراسات مقارنة لدول أخرى.

- **الفصل الثالث:**

وأخيراً، يمثل الجانب التطبيقي تحت عنوان *"الدراسة التطبيقية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ."(2000-2024)* يشمل مبحثين: يعرض المبحث الأول واقع التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، من خلال الآليات المتبعة لمعرفة مدار التنويع الاقتصادي. أما المبحث الثاني فيخصص للدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر، بالتطرق إلى استقرارية السلاسل الزمنية، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وتحديد النموذج والمتغيرات، وتحميل البيانات، وتحديد النموذج الأمثل، واختبار العلاقة التوازنية، وتحليل ومناقشة النتائج.

10- صعوبات البحث :

تمثلت صعوبات الدراسة في:

- صعوبة في تجميع البيانات الإحصائية الرسمية الدقيقة والمفصلة، خاصة تلك المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية.
- التحدي المنهجي في تحديد وتطبيق النموذج القياسي المناسب الذي يعكس واقع الظاهرة بدقة.

11- دراسات سابقة:

تُعد الدراسات السابقة من أهم المداخل العلمية التي تساعد الباحث على الإحاطة بجوانب الموضوع المختلفة، كما تمكنه من تحديد الفجوة البحثية التي يسعى إلى معالجتها، إضافة إلى الاستفادة من المناهج والأساليب المستخدمة والنتائج المتوصل إليها. ونظرًا لارتباط موضوع التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي، فقد حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين محليًا ودوليًا، خاصة في الدول التي تعتمد على قطاع الموارد الطبيعية والقطاع النفطي كمصدر رئيسي للدخل. وفيما يلي عرض لأهم الدراسات ذات الصلة:

أولًا: الدراسات باللغة العربية

- **دراسة عبابسة (2022)**

بعنوان: أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الصادرات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي وتقليل التبعية لقطاع المحروقات.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، مع ضعف مساهمة الصادرات الصناعية في الجزائر.

- **دراسة بريش ودالي(2021)**

بعنوان: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تقييمية مع الإشارة إلى حالة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الدول النامية مع التركيز على التجربة الجزائرية، من خلال إبراز مختلف السياسات والاستراتيجيات التي تم تبنيها بهدف تقليص الاعتماد على قطاع المحروقات وتنمية القطاعات الاقتصادية البديلة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الاقتصادية المتعلقة بهيكل الاقتصاد الجزائري ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، وأن الجهود المبذولة لتحقيق التنويع الاقتصادي لم تحقق النتائج المرجوة بسبب مجموعة من العوامل، أهمها ضعف مناخ الاستثمار، محدودية مساهمة القطاع الصناعي، ووجود معوقات إدارية ومؤسساتية تحد من فعالية الإصلاحات الاقتصادية. كما أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الاستثمار المنتج وتطوير الروابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

- **دراسة حسين مصطفى(2020)**

بعنوان: أثر التنويع الإنتاجي في كسر حدة الصدمات الخارجية بالاقتصادات الريعية.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الإنتاجي في الحد من تأثير الصدمات الاقتصادية الخارجية التي تواجه الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين درجة التنويع الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي.

اعتمد الباحث على تحليل مؤشرات التركز الاقتصادي والتصديري، بالإضافة إلى دراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصادات التي نجحت في تنويع قاعدتها الإنتاجية وتمكنت من زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات كانت أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية، كما أظهرت انخفاض مستوى التقلبات الاقتصادية لديها مقارنة بالاقتصادات التي تعتمد على قطاع واحد.

وأكدت الدراسة على ضرورة تشجيع القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية كالصناعة التحويلية والزراعة والخدمات التكنولوجية باعتبارها أدوات فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام .

- **دراسة عبد الحميد وآخرون(2019)**

بعنوان: التنويع الاقتصادي كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، مع التركيز على مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم النمو الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي باستخدام مؤشرات اقتصادية تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والبطالة والاستثمار.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية ناجمة عن التبعية لقطاع المحروقات، كما أكدت أن مساهمة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط لا تزال ضعيفة، مما يستوجب ضرورة تبني سياسات اقتصادية طويلة الأجل تستهدف تحسين بيئة الأعمال ودعم المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة بن يوسف(2019)**

بعنوان: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآفاقه المستقبلية.

هدفت الدراسة إلى تقييم سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر وقياس مدى مساهمة القطاعات البديلة في النمو الاقتصادي.

وأظهرت النتائج أن مساهمة الصناعة التحويلية والزراعة ما تزال محدودة، رغم وجود برامج حكومية لدعم الاستثمار، كما أوصت بضرورة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال.

- **دراسة زيدان وأحمد(2018)**

بعنوان: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي بالدول الريعية العربية.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور التنويع الاقتصادي في دعم النمو داخل الاقتصادات العربية المعتمدة على الموارد الطبيعية. اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام مؤشرات هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى أن الدول التي نجحت في رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية حققت معدلات نمو أكثر استقرارًا مقارنة بالدول المعتمدة على قطاع النفط فقط، كما أكدت أن التنويع يقلل من مخاطر تقلبات الأسعار العالمية.

ثانيًا: الدراسات باللغة الأجنبية

- **دراسة Lederman & Maloney (2012)**

بعنوان (Does What You Export Matter?):

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير هيكل الصادرات على النمو الاقتصادي.

أظهرت النتائج أن تنويع الصادرات والانتقال نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية يؤديان إلى رفع الإنتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي.

- **دراسة Hausmann, Hwang & Rodrik (2007)**

بعنوان.What You Export Matters :

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين جودة وتركيب الصادرات والنمو الاقتصادي.

وتوصلت إلى أن الاقتصادات التي تنتقل إلى تصدير منتجات ذات محتوى تكنولوجي أعلى تحقق معدلات نمو أسرع مقارنة بالدول المعتمدة على المواد الأولية.

- **دراسة Palma (2005)**

بعنوان:

" Four Sources of De-industrialisation and a New Concept of the Dutch Disease "

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة تراجع التصنيع وتأثير المرض الهولندي على الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

اعتمدت الدراسة على نموذج تحليلي اقتصادي لدراسة العلاقة بين تدفقات الإيرادات الريعية والقدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية الأخرى.

توصلت النتائج إلى أن الاعتماد المفرط على عوائد الموارد الطبيعية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية وانخفاض تنافسية القطاعات الصناعية، مما ينتج عنه ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في النمو الاقتصادي.

كما أوصت الدراسة بضرورة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية التي تتمتع بقدرة تنافسية مرتفعة لتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي ومستدام .

- **دراسة(2003) Imbs & Wacziarg**

بعنوان: Stages of Diversification

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات المرجعية في مجال التنويع الاقتصادي، حيث هدفت إلى تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومستوى الدخل عبر عدد كبير من الدول باستخدام بيانات قطاعية واسعة النطاق.

اعتمد الباحثان على تحليل بيانات اقتصادية شملت عددًا كبيرًا من الدول باستخدام أساليب قياسية متقدمة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين التنويع الاقتصادي ومستويات التنمية الاقتصادية، حيث تميل الاقتصادات في المراحل الأولى من النمو إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية، بينما تتجه نحو التخصص مع ارتفاع مستويات الدخل والتنمية الاقتصادية.

كما أكدت الدراسة أن التنويع الاقتصادي يساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل .

- **دراسة(1997) Acemoglu & Zilibotti**

بعنوان: Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth.

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنويع والمخاطر الاقتصادية والنمو.

توصل الباحثان إلى أن التنويع الاقتصادي يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد، ويساهم في زيادة الاستقرار الاقتصادي وتحسين فرص النمو طويل الأجل.

- **دراسة(1986) Romer**

بعنوان: Increasing Returns and Long-Run Growth.

هدفت الدراسة إلى تفسير النمو الاقتصادي من خلال إدخال المعرفة والتكنولوجيا ضمن محددات النمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا يؤدي إلى خلق عوائد متزايدة وتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل، وهو ما يعزز أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية والاعتماد على الأنشطة ذات المحتوى المعرفي المرتفع.

التعقيب على الدراسات السابقة والفجوة البحثية

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين وجود اتفاق بين مختلف الباحثين حول الأهمية الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي باعتباره وسيلة أساسية لتقليص التبعية لقطاع الموارد الطبيعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما أكدت معظم الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي التنويع إلى رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل أثر الصدمات الخارجية.

ورغم أهمية الدراسات السابقة، فإنها تختلف من حيث الفترة الزمنية المعتمدة، والمتغيرات المستخدمة، والمناهج القياسية المطبقة. فقد ركزت بعض الدراسات على الجانب النظري والتحليلي، بينما اعتمدت دراسات أخرى على نماذج قياسية مختلفة.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال:

- تغطية فترة زمنية حديثة وممتدة من 2000 إلى 2024 .
- اعتماد نموذج ARDL لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل .
- التركيز على الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادًا يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات .
- دراسة أثر مساهمة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والصادرات في النمو الاقتصادي .

وبذلك تسعى الدراسة الحالية إلى سد فجوة بحثية تتمثل في تقديم تحليل قياسي حديث ومتكامل لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل
الأول

مقدمة الفصل الأول:

يستوجب الإحاطة بآليات التحول الهيكلي في الاقتصادات النامية تأصيلاً نظرياً يربط بين إستراتيجيات التنويع الإنتاجي والتصديري ومعدلات النمو الكلي. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم مقاربة مفاهيمية شاملة تفكك ماهية التنويع الاقتصادي وأبعاده وأبرز مؤشرات قياسه الرياضية، مع استعراض الطروحات النظرية المفسرة للنمو ومحدداته، وصولاً إلى استكشاف طبيعة العلاقة التبادلية وقنوات الأثر بين هذين المتغيرين، استناداً إلى ما استقر عليه الفكر الاقتصادي والأدبيات السابقة.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي ومؤشراته

مقدمة المبحث الأول:

يشكل التنويع الاقتصادي حجر الزاوية في السياسات التنموية الحديثة الرامية إلى الانعتاق من أسر القطاعات أحادية المورد. ويوفر هذا المبحث مدخلاً مفاهيمياً لتحديد تعريفات التنويع من المنظورين الهيكلي والمؤسساتي، وتعداد أهدافه الكلية، وتفصيل أشكاله الأفقية والعمودية والتصديرية، بالإضافة إلى استعراض المعادلات الرياضية للمؤشرات القياسية المستخدمة في تقدير درجات التركز والتشتت القطاعي.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه

- **المفهوم الهيكلي للتنويع الاقتصادي**" :يُعرَّف التنويع الاقتصادي هيكلياً بأنه العملية الإستراتيجية والديناميكية التي تهدف إلى إعادة توجيه الموارد الاقتصادية وعناصر الإنتاج المتاحة لتوسيع وتطوير مصفوفة الأنشطة الإنتاجية والخدمية البديلة، بهدف إعادة تشكيل بنية الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص درجة التبعية لقطاع وحيد مسيطر يتميز بعوائد ريعية متقلبة وخاضعة لتقلبات الاقتصاد العالمي. [1]
- **مفهوم الكفاءة القطاعية والتنويع:** إن التنويع الاقتصادي يعني أساساً نقل عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال من القطاعات التقليدية أو الاستخراجية ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات الصناعية والخدمية الحديثة ذات القيمة المضافة المرتفعة، مما يساهم في تعديل بنية الاقتصاد الوطني.[2] " ويُقصد به إجرائياً زيادة واعية في عدد السلع والقطاعات الإنتاجية النشطة اقتصادياً بما يمنع تركز الثروة في مورد ناضب." [3]

[1]:عبد القادر بريش وسهام دالي، "إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تقييمية مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة سعيدة، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 45.

[2]: Prebisch, Raúl (1950). *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*. New York: United Nations, p. 18.

[3]: Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). "Stages of Diversification." *American Economic Review*, 93(1), p. 63.

- **أهداف التنويع الاقتصادي**" :تتلخص الأهداف الأساسية لسياسات التنويع في الأدبيات الاقتصادية فيما يلي:

1. كسر حلقة التبعية لقطاع الموارد الطبيعية وتفادي التذبذبات الحادة في الموازنة العامة والدخل القومي الناتجة عن الصدمات الخارجية لأسعار الطاقة. [4]
2. تحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام من خلال تفعيل دور القطاعات الحقيقية كالصناعة والزراعة والخدمات. [5]
3. امتصاص البطالة وتوليد مناصب شغل مستقرة ومتنوعة تتلاءم مع مخرجات رأس المال البشري المتنامي. [6]
4. تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للأنشطة غير النفطية. [7]

المطلب الثاني: أشكال وأبعاد التنويع الاقتصادي (الأفقي، العمودي، تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج)

- **التنويع الأفقي**" :ويتمثل في إضافة أنشطة وسلع إنتاجية أو خدمات جديدة تماماً ومستقلة بنيوياً وتكنولوجياً عن الأنشطة والمخرجات القائمة بالفعل، مما يساهم في إحداث توسع أفقي في قاعدة النسيج الاقتصادي وتوزيع مخاطر الإنتاج. [8]
- **التنويع العمودي**" :ويقصد به تعميق سلاسل القيمة المضافة وتطوير ميكانيزمات معالجة المواد الخام والموارد المستخرجة محلياً (مثل تكرير النفط، صناعة البتروكيماويات، وتحويل المعادن) عبر تفعيل الروابط الإنتاجية الخلفية والأمامية قبل توجيهها للتصدير النهائي. [9]

[4]: حسين مصطفى، "أثر التنويع الإنتاجي في كسر حدة الصدمات الخارجية بالاقتصادات الريعية"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة ورقلة، العدد 14، 2020، ص 29.

[5]:بلعزوز بن علي، *محاضرات في نظريات التنمية الاقتصادية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 112.

[6]: Palma, J. G. (2005). "Four Sources of De-industrialisation and a New Concept of the Dutch Disease." *Handbook of Alternative Theories of Economic Development*, Edward Elgar Publishing, p. 72.

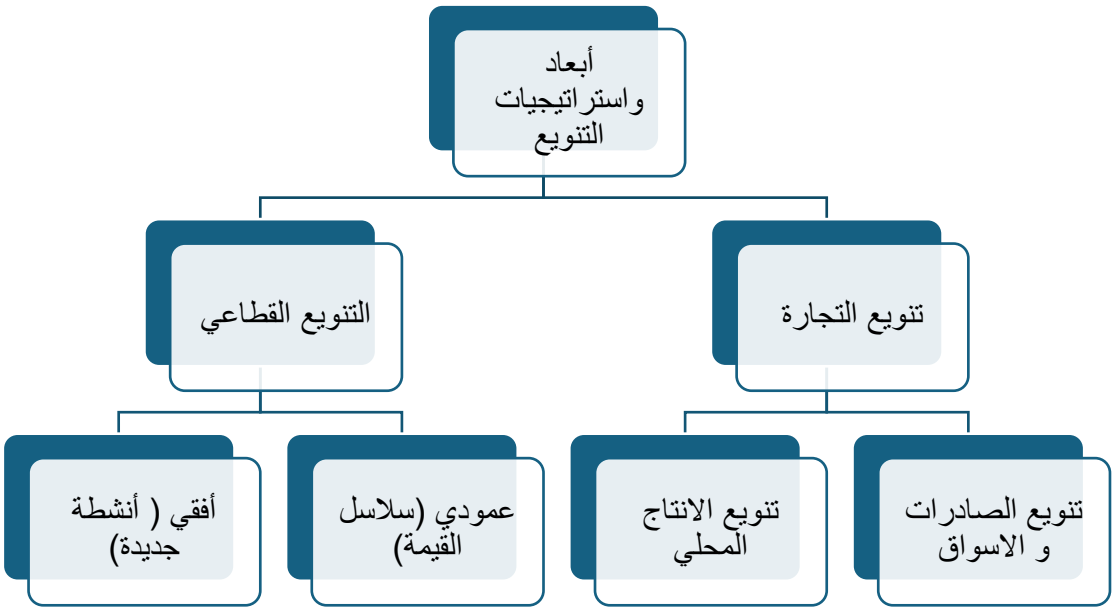
[7]:حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 32.

[8]: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 114.

[9]: غازي حسين عناية، *التخطيط الاقتصادي والتنمية الهيكلية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 88.

- **تنويع الصادرات**" :ويتعلق بالجانب الخارجي للاقتصاد، ويعني تعديل وتوسيع مصفوفة السلع والخدمات الموجهة للأسواق الدولية، والحد من تركز الصادرات الحاد حول السلع الأساسية أو الوقود، مما يقلل من حساسية ميزان المدفوعات للصدمات التجارية." [10]

- **تنويع الإنتاج**" :ويشير إلى الهيكل الداخلي وتوزع أوزان القيمة المضافة للقطاعات المختلفة (الفلاحة، الصناعة التحويلية، والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الكلي، ويعكس مدى نضج القطاعات الحقيقية غير الريعية وقدرتها التوليدية الذاتية." [11]



أشكال وأبعاد التنويع الاقتصادي من اعداد الطالب

المطلب الثالث: أهم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرفيندال–هيرشمانHHI ، مؤشر تيل Entropy Index، وغيرها)

- **مؤشر هيرفيندال–هيرشمان**" :**(HHI)** يُعد من أشهر المقاييس الرياضية المستخدمة لتقدير درجة التركز والتنويع الاقتصادي في الناتج أو الصادرات، ويُحسب رياضياً بجمع مربعات الحصص السوقية أو الأوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية وفق المعادلة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$$

حيث S_i تُمثل الوزن النسبي للقطاع i ، وتتراوح القيمة الإجمالية للمؤشر بين $\frac{1}{n}$ والواحد الصحيح." [12]

[10]: Imbs, J., & Wacziarg, R., Op. Cit, p. 65.

[11]: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 116.

[12]: Hirschman, A. O. (1945). *National Power and the Structure of Foreign Trade*. Berkeley: University of California Press, p. 95.

- **مؤشر تيل للإنتروبيا" :(Theil Entropy Index)** يقيس مدى تشتت الأوزان القطاعية وحساسية الهيكل الإنتاجي للتغيرات الهيكلية، وصيغته الرياضية المباشرة هي:

$$T = \sum_{i=1}^{n} S_i \ln\left(\frac{S_i}{1/n}\right)$$

وتعبر القيم المقتربة من الصفر عن تراجع التفاوت القطاعي والتوجه نحو التنويع المتوازن، بينما تشير القيم المرتفعة إلى تركز اقتصادي حاد." [1]

- **مؤشر جيني للتركز" :**يستعمل لقياس درجة عدم المساواة في توزيع العوائد أو الإنتاج بين القطاعات المختلفة، حيث يمثل الصفر التوزيع المتكافئ التام (التنويع المثالي)، والواحد الصحيح يمثل غياب التنويع وتركز القيمة المضافة في قطاع واحد." [14]

$$\mathbf{G = 1 - 2\int_0^1 L(x)dx}$$

اسم المؤشر	الصيغة الرياضية	مجال القيمة	التفسير الأكاديمي
هيرفيندال–هيرشمان (HHI)	$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_i^2$	$[\frac{1}{n}, 1]$	الاقتراب من 1 يعكس تركزاً مطلقاً، والاقتراب من $\frac{1}{n}$ يعكس تنويعاً كاملاً.
تيل للإنتروبيا (Theil)	$T = \sum_{i=1}^{n} S_i \ln\left(\frac{S_i}{1/n}\right)$	[0, ln(n)]	القيمة صفر تعني تساوياً تاماً بين القطاعات (تنويع مثالي)، والقيم العالية تعني تركزاً ريعياً.
جيني للتركز (Gini)	$\mathbf{G = 1 - 2\int_0^1 L(x)dx}$	[0,1]	الصفر يمثل التوزيع المتكافئ للأنشطة، والواحد الصحيح يعني غياب التنويع.

جدول رقم (1–1): مقارنة منهجية بين أشهر مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

[13]: Theil, Henri (1967). *Economics and Information Theory*. Amsterdam: North-Holland Publishing Company, p. 110.

[14]: حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 35.

خلاصة المبحث الأول:

"نستنتج من الأطروحات الموثقة في هذا المبحث أن التنويع الاقتصادي ليس مجرد توسيع عشوائي للأنشطة، بل هو تحول هيكلي مقصود يعيد توزيع عوامل الإنتاج نحو قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى. كما أن قياس هذا التحول يتطلب دقة رياضية توفرها مؤشرات التركز مثل HHI وتيل والأنوكتاد، والتي تعد مؤشرات كمية حاسمة للحكم على مدى نجاعة السياسات الاقتصادية البديلة في تقليص التبعية الريعية."

المبحث الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له

مقدمة المبحث الثاني:

"يمثل النمو الاقتصادي غاية السياسات الاقتصادية الكلية والمعيار الأساسي لقياس مدى تطور الثروة المادية عبر الزمن. ويسعى هذا المبحث إلى تحديد المفهوم الدقيق للنمو ومصادره وطرق قياسه المحاسبية، مع تتبع التطور التاريخي للنظريات الاقتصادية المفسرة له بدءاً من الحتمية الكلاسيكية، مروراً بالنموذج النيوكلاسيكي لسولو، ووصولاً إلى طروحات نظريات النمو الداخلي ومحدداتها في الدول النامية."

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي، ومصادره، وطرق قياسه

- **تعريف النمو الاقتصادي**" :يُعرَّف النمو الاقتصادي بأه الزيادة المستمرة والمستدامة في الحجم الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل القومي الصافي للبلد عبر فترات زمنية طويلة، مما ينعكس إيجاباً على متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[15]. " هو عبارة عن عملية يتم بموجبها زيادة الدخل القومي الحقيقي والاقتصادي للدولة عبر فترة زمنية ممتدة، وإذا كان معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان فإن الدخل الحقيقي للفرد يرتفع." [16]
- **مصادر النمو الاقتصادي**" :تنقسم المصادر المحركة للنمو تاريخياً إلى مصادر كمية وتتمثل في زيادة حجم عوامل الإنتاج المادية مثل تراكم رأس المال ونمو القوة العاملة واستغلال الأراضي والموارد الطبيعية، ومصادر نوعية تتمثل في تحسين الكفاءة الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج بفعل الابتكار، والتقدم التكنولوجي، ورفع كفاءة تنظيم العمل والتأهيل البشري. "[17] . "تتمثل المصادر الأساسية للنمو في ثلاثة عناصر رئيسية : تراكم رأس المال المادي، التوسع في حجم قوة العمل من خلال النمو الديمغرافي، والتقدم التقني الذي يرفع من كفاءة توظيف هذه العوامل"[18].

[15]: عبد المجيد قدي، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: مجالات تطبيقها في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 15.

[16]: محمد عمر الحامدي، *اقتصاديات التنمية والنمو الاقتصادي*، دار الفكر الناشر والموزع، عمان، 2018، ص 42.

[17]: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 120.

[18]: إسماعيل خليل الشريف، *النمو الاقتصادي: النظريات والسياسات التطبيقية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 66.

- **طرق قياس النمو الاقتصادي**" :يُقاس النمو عبر حساب التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين سنتين متتاليتين باستخدام المعادلة الكلاسيكية:

$$Growth\ Rate = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \times 100$$

ويتم تقدير إجمالي الناتج القومي عبر ثلاث طرق أساسية هي: طريقة القيمة المضافة (الإنتاج)، طريقة الإنفاق الكلي، وطريقة العوائد (الدخول) الموزعة على عناصر الإنتاج "[19] " .إن المقياس الأكثر استخداماً للتعبير عن النمو هو معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس بعد استبعاد أثر التضخم بواسطة الرقم القياسي لمثبط الناتج " . [20]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي (النظرية الكلاسيكية، النيوكلاسيكية، ونظريات النمو الداخلي)

- **النظرية الكلاسيكية**" :ركز رواد الفكر الكلاسيكي على تراكم رأس المال وتقسيم العمل كمحركين أساسيين للنمو، غير أنهم افترضوا حتمية وصول الاقتصاد إلى الحالة الساكنة (Stationary State) على المدى الطويل بسبب ثبات مساحة الأرض وتناقص غلتها الحتمية". [21] " يرى ديفيد ريكاردو أن النمو ينتهي حتماً بالتوقف والوصول إلى وضع الاستقرار، حيث تتناقص الأرباح تدريجياً نتيجة لارتفاع ريع الأرض وزيادة أجور العمال الحتمية لمستوى الكفاف "[22].
- **النظرية النيوكلاسيكية:** تبلورت بشكل أساسي في نموذج روبرت سولو (Solow, 1956) الذي صاغ دالة الإنتاج الشهيرة:

$$Y = A \cdot f(K, L)$$

حيث افترض النموذج أن تراكم رأس المال المادي (K) يؤدي على المدى الطويل إلى تناقص الإنتاجية الحدية له، مما يجعل نمو نصيب الفرد من الناتج في الأجل الطويل معتمداً كلياً على التقدم التقني والتكنولوجي(A) ، والذي اعتبره النموذج متغيراً خارجياً (Exogenous) يُحدد خارج المنظومة الاقتصادية الفورية ".[23] يرتكز تحليل سولو على فرضية المنافسة التامة وسيادة العوائد الثابتة للحجم، مما يعني أن تراكم رأس المال وحده لا يمكنه تفسير النمو طويل الأجل بسبب فعل قانون التناقص الطبيعي للإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال المادي [24] .

[19]: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 18.

[20]: محمد عمر الحامدي، مرجع سابق، ص 50.

[21]: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 125.

[22]: ديفيد ريكاردو، *مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب*، ترجمة خالد أحمد، الدار العالمية للنشر، القاهرة، 2016، ص 114.

[23]: Solow, Robert M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth." *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), p. 65.

[24]: إسماعيل خليل الشريف، مرجع سابق، ص 89.

- **نظريات النمو الداخلي :(Endogenous Growth)** " ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي بقيادة بول رومر وروبرت لوكاس، وجاءت لتكسر فرضيات سولو؛ حيث اعتبرت أن التقدم التكنولوجي والابتكار هما متغيران داخليان يتحددان داخل النموذج عبر الاستثمار الواعي في البحث والتطوير (RD)، وإنتاج المعرفة، وتراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. [25] ، هذه الاستثمارات تولد عوائد حوافز خارجية ووفورات ديناميكية تمنع تراجع الإنتاجية الحدية لرأس المال وتكفل استمرار النمو الذاتي للاقتصاد ". [26] " .تفسر هذه النظريات النمو باعتباره نتيجة مباشرة للاستثمار في رأس المال البشري والمعرفة، حيث يساهم التعلم بالعمل وتراكم الخبرات في خلق وفورات خارجية موجبة تضمن بقاء عوائد الحجم متزايدة."

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي في الدول النامية

- **المحددات الهيكلية والاقتصادية الكلية**" :تواجه عملية دفع معدلات النمو في الدول النامية اعتماداً على حزمة من المحددات الهيكلية والمؤسساتية، أبرزها: مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل كبح التضخم، استقرار أسعار الصرف، توازن الموازنة العامة، ومستويات تراكم رأس المال المادي من خلال الاستثمارات العامة والخاصة في الهياكل الارتكازية والبنى التحتية. " [27] ، " يعتبر حجم المدخرات المحلية ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المحددات التمويلية الأساسية لكسر حلقة الفقر المفرغة وتنشيط الطلب الكلي في هذه الدول." [28]

- **المحددات المؤسساتية والقانونية**" :تلعب كفاءة المؤسسات القانونية، وحماية حقوق الملكية، ومحاربة المحاباة الإدارية، ومدى انفتاح الاقتصاد على التجارة الخارجية والتحويل التكنولوجي دوراً حاسماً في تحفيز أو إعاقة مسار النمو الطويل الأجل في هذه الدول." [29] ، " إن غياب الاستقرار السياسي وضعف الحوكمة المؤسساتية يؤديان إلى هروب رؤوس الأموال المحلية وتراجع مؤشرات الثقة الاستثمارية، مما يعطل مفعول السياسات التنموية. [30] "

- [25]: Romer, Paul M. (1986). "Increasing Returns and Long-Run Growth." *Journal of Political Economy*, 94(5), p. 1002.
- [26]: Lucas, Robert E. (1988). "On the Mechanics of Economic Development." *Journal of Monetary Economics*, 22(1), p. 3.
- [27]: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 30.
- [28]: إسماعيل خليل الشريف، مرجع سابق, ص 104.
- [29]: حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 42.
- [30]: محمد عمر الحامدي، مرجع سابق، ص 121.

خلاصة المبحث الثاني:

"يخلص هذا المبحث إلى أن مفهوم النمو الاقتصادي انتقل من التركيز الصرف على التراكم الكمي لعوامل الإنتاج التقليدية (رأس المال والعمل) في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكية، إلى التركيز على المتغيرات الداخلية المرتبطة برأس المال البشري، والمعرفة، والابتكار، والتطور المؤسساتي في النظريات الحديثة، وهي المحددات الأساسية التي ترتكز عليها الدول النامية لكسر حلقة التخلف المفرغة."

المبحث الثالث: العلاقة التبادلية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

مقدمة المبحث الثالث:

"تتداخل قنوات التأثير والتأثر بين هيكل الإنتاج ومعدلات النمو الكلي لتشكل منظومة ديناميكية متكاملة. ويتمحور هذا المبحث حول رصد قنوات الأثر التي يسهم من خلالها التنويع في تحفيز النمو المستدام، واستعراض دور القطاعات غير النفطية في امتصاص الصدمات الخارجية وتحقيق الاستقرار، لينتهي باستكشاف وتقييم منهجيات ونتائج أبرز الأدبيات والدراسات السابقة العربية والأجنبية التي عالجت هذه العلاقة."

المطلب الأول: أثر التنويع الاقتصادي في تحفيز النمو المستدام (قنوات الأثر)

- **قناة استقرار العوائد المالية وتدفق الاستثمار**" :يؤدي التنويع في هيكل الإنتاج والصادرات إلى تقليل التقلبات العنيفة في الدخل القومي والمالية العامة للدولة جراء صدمات أسعار المواد الأساسية، مما يضمن تدفقاً مستداماً ومستقرا لرأس المال الموجه لتمويل المشاريع الاستثمارية والتنموية الكبرى في الأجل الطويل. [31] "
- **قناة الروابط الهيكلية المتبادلة**" :يعمل تنويع القطاعات خارج الموارد الطبيعية على توليد روابط إنتاجية وتوزيعية خلفية وأمامية قوية بين الفلاحة والصناعة والخدمات، حيث تحفز زيادة إنتاج قطاع معين الطلب على مخرجات القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى تعظيم الأثر المضاعف وتوزيع مخاطر الانكماش الاقتصادي. [32] "
- **قناة نقل وتوطين التكنولوجيا**" :يسهم الانفتاح على أنشطة إنتاجية مستحدثة، كالصناعات التحويلية والخدمات التكنولوجية، في تفعيل قنوات التعلم بالعمل (Learning by Doing) ورفع الكفاءة الإنتاجية الإجمالية لعناصر الإنتاج، مما يقود بالتبعية إلى الارتقاء بمنحنى النمو الاقتصادي الداخلي نحو مستويات مستدامة. [33] "

[31]: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 54.

[32]: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 132.

[33]: Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). "Stages of Diversification." *American Economic Review*, 93(1), p. 70.

المطلب الثاني: دور القطاعات غير النفطية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الصدمات الخارجية

- **كبح اختلالات الميزان التجاري وميزان المدفوعات**" :تشكل القطاعات غير النفطية كالفلاحة والصناعات الغذائية والتحويلية حائط صد بنيوي أمام التقلبات الدورية الحادة في الأسواق العالمية للطاقة، حيث تساهم الصادرات البديلة والإنتاج المحلي الموجه لإحلال الواردات في الحفاظ على استقرار ميزان المدفوعات وحماية الاحتياطيات النقدية من الاستنزاف عند حدوث الصدمات الخارجية السالبة. [34] "

- **الحماية من تقلبات الجباية البترولية وعجز الموازنة**" :إن بناء قاعدة ضريبية واسعة ترتكز على عوائد الأنشطة الحقيقية البديلة يسمح للموازنة العامة بالانفكاك التدريجي من أسر الجباية النفطية المتقلبة، مما يتيح للدولة ممارسة سياسات مالية مرنة ومضادة للدورات الاقتصادية، ويضمن استقرار الإنفاق العام على الأجور والخدمات الأساسية. [35] "

- **امتصاص الصدمات الهيكلية في سوق العمل**" :تتصف قطاعات الموارد الطبيعية والاستخراجية تقليدياً بأنها كثيفة رأس المال وضعيفة الاستيعاب للعمالة، بينما تمتاز القطاعات غير النفطية بقدرتها التشغيلية العالية ونسب مساهمتها المرتفعة في خفض معدلات البطالة وتوليد قيم مضافة مستقلة تحمي استقرار السلم الاجتماعي أثناء الأزمات الريعية. [36] "

المطلب الثالث: الأدبيات والدراسات السابقة حول أثر التنويع على النمو (العربية والأجنبية)

- **أولاً: الدراسات باللغة العربية:**

  - **دراسة (بريش ودالي، 2021)**" :تناولت هذه الدراسة إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، وقد خلصت إلى أن محاولات التنويع واجهت عوائق هيكلية مرتبطة بهيمنة ريع المحروقات، وأوصت بضرورة إصلاح مناخ الاستثمار وتفعيل الروابط القطاعية بين الفلاحة والصناعة التحويلية لضمان نمو مستقل. [37] "

  - **دراسة (مصطفى، 2020)**" :ركزت على أثر التنويع الإنتاجي في كسر حدة الصدمات الخارجية بالاقتصادات الريعية، وتوصلت من خلال قياس مؤشرات التركز التصديري إلى أن الاقتصادات التي نجحت في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في مصفوفة صادراتها كانت أكثر مرونة وقدرة على امتصاص أثر طفرات الأسعار السلبية والاحتفاظ باستقرارها الكلي. [38]

[34]: حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 48.

[35]: عبد القادر بريش، وسهام دالي، مرجع سابق، ص 52.

[36]: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 138.

[37]: بريش ودالي، مرجع سابق، ص ص 55-58.

[38]: حسين مصطفى، مرجع سابق، ص ص 51-53.

- **ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:**

  - **دراسة" :(Imbs & Wacziarg, 2003)** بعنوان Stages of Diversification ، وتعتبر من الدراسات المرجعية الكبرى حيث قامت بتحليل قطاعي واسع النطاق وخلصت إلى وجود علاقة غير خطية على شكل منحنى (U) معكوس بين التنويع ومستوى دخل الفرد، حيث تتنوع الاقتصادات في المراحل الأولى من نموها، ثم تبدأ في التركز النسبي بعد وصولها لمستويات متقدمة من التطور والاتساع. [39] "

  - **دراسة" :(Palma, 2005)** ناقشت مصادر إلغاء التصنيع ومفهوم المرض الهولندي في الدول المصدرة للموارد، وبينت الدراسة عبر نموذج قياسي أن تدفق العوائد الريعية دون إستراتيجية تنويع عمودية واضحة يقود إلى إضعاف تنافسية القطاع التجاري البديل وانكماشه، مؤكدة على دور الاستثمار الحكومي الموجه في كبح الارتفاع الاصطناعي لسعر الصرف الحقيقي. [40] "

لتعقيب على الدراسات السابقة وإبراز الفجوة البحثية

من خلال استعراضنا لمختلف الدراسات والأدبيات الاقتصادية السابقة التي تناولت قضايا التنويع الاقتصادي، النمو، والتبعية الريعية، يمكننا تسجيل نقاط الالتقاء والاختلاف، وتحديد الفجوة البحثية التي تعالجها هذه الدراسة، وذلك وفق الأبعاد التالية:

1. **أوجه الاستفادة والتقاطع :**تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في التسليم بحتمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للخروج من عباءة التبعية للموارد الناضبة، وفي اعتبار القطاعات الإنتاجية البديلة (كالفلاحة والصناعة) هي المحرك الأساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. **الامتداد الزمني والحداثة :**تتميز هذه الدراسة بتغطيتها لفترة زمنية حديثة وممتدة (2000–2024)، مما يسمح بالتقاط التداعيات الهيكلية لأحدث الصدمات النفطية والتوجهات التنموية للاقتصاد الجزائري، وهو ما يمنح النتائج راهنية أكبر مقارنة بالدراسات التي غطت فترات أقدم.
3. **المنهجية القياسية :**على عكس العديد من الدراسات السابقة التي استخدمت طرقاً قياسية كلاسيكية، تعتمد هذه المذكرة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقييم علاقات التوازن في الأجلين القصير والطويل، وهو النموذج الأكثر ملاءمة لطبيعة السلاسل الزمنية المدرجة التي تتكامل من الدرجة الأولى I(0) و I(1) .

[39]: Imbs, J., & Wacziarg, R., Op. Cit, pp. 63-75.

[40]: Palma, J. G. (2005). "Four Sources of De-industrialisation and a New Concept of the Dutch Disease." *Handbook of Alternative Theories of Economic Development*, Edward Elgar Publishing, pp. 72-82.

4. **الشمولية والتركيز القطاعي** :تقدم هذه الدراسة تحليلاً مفصلاً ومقارناً لأثر مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الفلاحة، الصناعة، الخدمات) إلى جانب الصادرات، محاولةً تشخيص الخلل البنيوي الذي يمنع بعض القطاعات (كالصناعة والخدمات) من لعب دورها الحقيقي في توليد القيمة المضافة، مما يسد فجوة تحليلية في تقييم سياسات التنويع القطاعية في الجزائر.

خلاصة المبحث الثالث:

"تؤكد الأدبيات والدراسات المستعرضة في هذا المبحث وجود علاقة طردية وثيقة بين مستويات التنويع الاقتصادي واستدامة النمو؛ إذ تعمل القطاعات غير النفطية كحائط صد بنيوي يحمي الاقتصاد الكلي من تقلبات الأسواق العالمية للموارد. كما تبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن الاقتصادات التي نجحت في بناء قاعدة إنتاجية وتصديرية متنوعة كانت الأكثر قدرة على تحقيق معدلات نمو ذاتية ومستقرة."

خلاصة الفصل الأول الكلية:

"تأسست المادة العلمية لهذا الفصل على صياغة إطار نظري ومفاهيمي متكامل يربط بين التنويع والنمو الاقتصادي كركيزتين للتحول الهيكلي. حيث أظهرت المباحث المتكاملة أن التنويع بأبعاده المختلفة ومؤشراته القياسية يشكل الأداة الإستراتيجية الأنجع لتفكيك البنى الريعية وتوليد قنوات نمو داخلي مستدام، انسجاماً مع أطروحات النمو الحديثة التي جعلت من الابتكار وتوسيع قاعدة الأنشطة البديلة محددات أساسية لاستقرار الاقتصاد الكلي وتأمين مساره ضد صدمات الأسواق الخارجية، وهو الإطار النظري الذي سيعتمد عليه عملنا في تفكيك واقع الاقتصاد الجزائري والدراسة القياسية اللاحقة."

الفصل
الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

"يمثل تشخيص واقع البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري مدخلاً أساسياً لفهم معوقات النمو خارج قطاع المحروقات. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة تحليلية وإحصائية معمقة لهيكل الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024؛ حيث يتناول بالبحث مظاهر التبعية البنيوية للريع النفطي وانعكاساتها على الموازنة العامة والتجارة الخارجية، تليها قراءة نقدية في مسار برامج الاستثمار العمومي وإستراتيجيات التنويع المتبناة، وصولاً إلى تقييم حصيلة مساهمة القطاعات البديلة كالفلاحة، الصناعة، والخدمات في التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي."

المبحث الأول: هيكل الاقتصاد الجزائري ومظاهر التبعية للقطاع النفطي(2000-2024)

مقدمة المبحث الأول:

"يتميز نمط النمو في الجزائر بخصائص الاقتصادات الريعية التي ترتبط فيها الحركية الاقتصادية الكلية بمتغيرات سوق الطاقة العالمية. ويستعرض هذا المبحث بالتحليل مظاهر هيمنة قطاع المحروقات على مؤشرات الاقتصاد الوطني بين سنتي 2000 و2024، مع تتبع أثر تقلبات الجباية البترولية على توازن الموازنة العامة للدولة، ورصد درجة تركز الصادرات الحادة التي تجعل من ميزان المدفوعات عرضة مستمرة للصدمات الخارجية."

المطلب الأول: هيمنة قطاع المحروقات على مؤشرات الاقتصاد الكلي

- **المؤشر البنيوي للهيمنة النفطية" :**تُجمع التقارير الإحصائية لبنك الجزائر ووزارة المالية على أن قطاع المحروقات ظل يمثل العصب الحيوي للاقتصاد الوطني طيلة الفترة 2000-2024، حيث تراوحت مساهمته المباشرة في تشكيل القيمة المضافة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي (GDP) ما بين 30% إلى 45% تبعاً لدورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يبرز ضعف القاعدة الإنتاجية البديلة. [41] "

السنة	متوسط سعر البرميل($)	حصة المحروقات من الصادرات(%)	حصة الجباية النفطية من إيرادات الموازنة (%)	احتياطيات الصرف الأجنبي (مليار دولار)
2000	28.5	%96.2	%62.1	11.9
2005	54.4	%97.5	%71.3	56.2
2012	111.2	%96.8	%76.5	190.6
2016	43.3	%94.1	%48.2	114.1
2020	41.8	%92.5	%43.0	48.2
2024	82.5	%93.0	%55.4	71.5

جدول رقم (2-1): تطور مؤشرات التبعية الريعية للمحروقات في الجزائر (2000-2024) - عينات مختارة.

[41] : بنك الجزائر، *التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر*، أعداد مختلفة للفترة (2000-2024)، الجزائر.

- **مفعول الارتباط الريعي" :**إن السمة الغالبة على هيكل الاقتصاد الجزائري هي ارتباط وتيرة النمو في القطاعات غير النفطية (كالإنشاءات والخدمات) بحجم الإنفاق العام، والذي يتغذى بدوره بصورة شبه كاملة من عوائد المحروقات، مما يجعل الدورة الاقتصادية برمتها ذات طبيعة ريعية مشتقة. [42] "
- **أثر ظاهرة المرض الهولندي" :**أدت التدفقات النقدية الضخمة الناتجة عن الطفرة النفطية (2002-2014) إلى إضعاف القدرة التنافسية للقطاعات التجارية التقليدية كالفلاحة والصناعة التحويلية جراء ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج محلياً والميل نحو استيراد السلع الاستهلاكية، وهو ما يطابق الآثار الهيكلية للمرض الهولندي . [43] "

المطلب الثاني: أثر تقلبات الجباية البترولية على الموازنة العامة للدولة

- **هيكل الإيرادات العامة" :**تكشف الميزانيات العامة المتعاقبة للجزائر عن عمق انكشاف المالية العامة أمام صدمات الأسعار؛ إذ مثلت الجباية البترولية في المتوسط ما نسبته 60% إلى 70% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، مما يحرم السياسة المالية من استقرارها الاستشرافي. [44] "
- **معضلة العجز الموازني الدائري" :**تزامن تراجع أسعار النفط بعد صدمة منتصف سنة 2014، ثم أزمة كورونا 2020، مع تسجيل مستويات عجز قياسية في الميزانية العامة نتيجة للمرونة الضعيفة للنفقات العادية (الأجور والدعم الاجتماعي) واستنزاف الموارد التمويلية التقليدية، مما دفع بالدولة إلى اللجوء لخيارات تمويلية استثنائية كتمويل الصندوق المالي والتمويل غير التقليدي . [45] "
- **دور صندوق ضبط الإيرادات" :(FRR)** تأسس صندوق ضبط الإيرادات كآلية لامتصاص صدمات الأسعار عبر ادخار الفوارق المالية بين السعر المرجعي والسعر الفعلي للبرميل؛ ورغم دوره المحوري في تغطية العجز المالي حتى سنة 2017، إلا أن تتابع الصدمات أدى إلى استهلاك أصوله بالكامل، مما يثبت عدم كفاية الآليات المالية المؤقتة في غياب تنويع حقيقي للقاعدة الضريبية. [46] "

[42] :عبد المجيد قدي، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: مجالات تطبيقها في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 180.

[43] : عبد القادر بريش، وسهام دالي، "إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تقييمية مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة سعيدة، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 65.

[44] : وزارة المالية الجزائرية، *تقارير المديرية العامة للميزانية: حصيلة تنفيذ الميزانيات*، الفترات المتعددة (2000-2023)، الجزائر.

[45] : عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 192.

[46] : حسين مصطفى، "أثر التنويع الإنتاجي في كسر حدة الصدمات الخارجية بالاقتصادات الريعية"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة ورقلة، العدد 14، 2020، ص 60.

المطلب الثالث: تركز الصادرات وضغوط ميزان المدفوعات

- **مؤشر التركز التصديري الحاد" :**تشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) إلى أن الصادرات الجزائرية تميزت بتركز أحادي مطلق طوال عقدين؛ حيث شكلت مبيعات النفط والغاز ما لا يقل عن 93% إلى 95% من إجمالي الصادرات السلعية، مما جعل الجزائر تصنف دائماً ضمن الدول الأعلى تركزاً في صادراتها وفق مؤشرات الأنوكتاد. [47] "
- **انكشاف الحساب الجاري للمدفوعات" :**إن التلازم البنيوي بين عوائد المحروقات وقيمة الواردات من السلع والتجهيزات جعل الحساب الجاري لميزان المدفوعات يتأرجح عنفاً بين فوائض ضخمة في سنوات الطفرة (مثل 2006 و2008) وعجوزات متراكمة حادة في فترات الانكماش، مما فرض ضغوطاً مباشرة على احتياطيات الصرف الأجنبي. [48] "
- **معادلة استنزاف احتياطيات الصرف" :**شهدت الاحتياطيات النقدية الأجنبية في الجزائر تراجعاً دراماتيكياً من ذروتها المقدرة بحوالي 194 مليار دولار في 2014 إلى مستويات حرج قبل أن تنتعش نسبياً بعد عام 2022 جراء الارتفاع المؤقت لأسعار الغاز، وهي ديناميكية تؤكد أن الأمان النقدي الخارجي يظل رهيناً بعوامل خارج السيطرة المحلية. [49] "

خلاصة المبحث الأول:

"يخلص هذا المبحث إلى أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024) ظل أسيراً لنموذج تنموي ريعي شديد الحساسية للأسواق العالمية؛ حيث تشكل المحروقات الرافد الأساسي للناتج المحلي، والتمويل الموازني، والسيولة الخارجية. هذا الاعتماد الهيكلي الأحادي أنتج هشاشة واضحة في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مما يؤكد أن الاستقرار الكلي المحقق في فترات الطفرة ما هو إلا استقرار مالي عابر وليس نتاج مرونة اقتصادية حقيقية."

المبحث الثاني: تقييم سياسات وبرامج التنويع الاقتصادي في الجزائر

مقدمة المبحث الثاني:

"تبنت الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية سلسلة من الخطط التنموية الضخمة لإنعاش الاقتصاد وإصلاح الاختلالات الهيكلية. ويسلط هذا المبحث الضوء على البرامج الاستثمارية العمومية الممتدة بين 2000 و2024، مع تقييم كفاءة الإنفاق الحكومي الموجه للبنية التحتية، وتحليل أطر السياسات الصناعية المتبناة وإستراتيجيات ترقية الصادرات غير النفطية، والوقوف عند أبرز العقبات البيروقراطية والتمويلية التي حدت من نجاعتها."

[47] : الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *نشرات التجارة الخارجية السنوية للجزائر*، السلاسل الزمنية المتصلة، الجزائر.

[48] : بنك الجزائر، مرجع سابق، تقارير ومؤشرات ميزان المدفوعات.(2022-2015)

[49] : حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 64.

المطلب الأول: البرامج الاستثمارية العمومية (من برنامج الإنعاش إلى المخططات الخماسية)

- **كرونولوجيا المخططات التنموية" :**ضخت الدولة الجزائرية استثمارات مالية ضخمة عبر ثلاثة برامج متتالية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE 2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC 2005-2009)، والمخطط الخماسي(2010-2014) ، تلتها برامج التعديل الهيكلي ومخططات الإنعاش اللاحقة حتى 2024، بغلاف مالي إجمالي تجاوز 500 مليار دولار. [50] "
- **طبيعة توجيه الإنفاق الحكومي" :**توجهت الكتلة النقدية الأكبر من هذه البرامج نحو تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى (الطرق السيّارة، السدود، السكن، الموانئ، وجامعات التعليم)، وهو إنفاق ضروري لبناء قاعدة الانطلاق الاقتصادي، غير أنه اتسم بضعف توجيهه المباشر نحو الأنشطة الإنتاجية المولدة للقيمة المضافة والتشغيل الذاتي. [51] "
- **مفارقة الإنفاق التنموي الكثيف" :**على الرغم من الآثار الإيجابية للإنفاق العام في خفض معدلات الفقر الظاهري وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، إلا أن العائد الاستثماري على مستوى تنويع الهيكل الإنتاجي ظل محدوداً، حيث واكب تلك البرامج ارتفاع قياسي في فاتورة استيراد مدخلات البناء والخدمات الأجنبية المرافقة . [52] "

المطلب الثاني: السياسات الصناعية وإستراتيجيات ترقية الصادرات غير النفطية

- **مسار السياسات الصناعية الوطنية" :**شهدت الإستراتيجيات الصناعية محاولات متعددة لإعادة الاعتبار للقطاع الخاص وإحياء الفروع التنافسية؛ غير أن تبني إستراتيجية تركيب السيارات والصناعات التجميعية (تحت صيغة الكيت الفنيSKD/CKD) في العقد الماضي أثبت فشله نظراً لضعف نسب الإدماج المحلي واستنزاف العملة الصعبة، مما استدعى مراجعة شاملة للمنظومة القانونية. [53] "
- **الأطر التشريعية المنظمة للاستثمار" :**جاء صدور قانون الاستثمار الجديد (22-18) ليعيد هيكلة الحوافز وضمان استقرار المنظومة التشريعية عبر إلغاء قاعدة (51/49) للقطاعات غير الإستراتيجية ورقمنة منح العقار الصناعي، سعياً لجذب تدفقات استثمارية قادرة على بناء فروع صناعية موجهة للتصدير. [54] "

[50] : بلعزوز بن علي، *محاضرات في نظريات التنمية الاقتصادية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 204.

[51] : غازي حسين عناية، *التخطيط الاقتصادي والتنمية الهيكلية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 142.

[52] : عبد القادر بريش، وسهام دالي، مرجع سابق، ص 70.

[53] : حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 72.

[54] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، *قانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار*، العدد 50، الصادر في 24 جويلية 2022.

- **إستراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات" :**وضعت الدولة خطة وطنية لترقية الصادرات غير النفطية، تجسدت في تفعيل الصندوق الوطني لترقية الصادرات ومحاولة ولوج الأسواق الإفريقية عبر مناطق التبادل الحر والمعارض الدائمة؛ وبالرغم من القفزة النسبية في عوائد الصادرات البديلة (كالحديد، الإسمنت، والأسمدة) بعد 2021، إلا أنها لا تزال ترتكز على صناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة المدعمة محلياً. [55] "

المطلب الثالث: عوائق وتحديات تحول الاقتصاد الجزائري نحو التنويع

- **العوائق البيروقراطية والمؤسساتية" :**تجمع الدراسات التقييمية على أن مناخ الأعمال في الجزائر واجه عوائق مؤسساتية حادة تمثلت في تعقد الإجراءات الإدارية، وبطء وتيرة الرقمنة، وضغوط تخصيص العقار الصناعي والفلاحي، مما تسبب في إحجام جزء هام من رأس المال الخاص عن التوجه للمشاريع الطويلة الأجل. [56] "
- **ضعف وعصرنة المنظومة المصرفية" :**يشكل النظام البنكي الجزائري، المتميز بهيمنة المصارف العمومية، أحد كوابح التنويع نتيجة لبطء أدوات الدفع الإلكتروني، وضعف مرونة منح الائتمان الاستثماري، وغياب أسواق رأس المال الفعالة (بورصة الجزائر المتواضعة)، مما حد من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) . [57] "
- **تضخم القطاع الموازي وصعوبة الحوكمة" :**يمثل اتساع الاقتصاد غير الرسمي والكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات المصرفية الرسمية تحدياً هيكلياً جسيماً، حيث يؤدي هذا التضخم إلى تشويه مؤشرات الكفاءة الاقتصادية وإضعاف أثر السياسات النقدية والمالية الموجهة لدعم القطاعات الإنتاجية. [58] "

خلاصة المبحث الثاني:

"يتضح من التحليل النقدي في هذا المبحث أن الإرادة السياسية والوفرة المالية التي تميزت بها الفترة (2000-2024) لم تترجم بالكامل إلى تحول هيكلي ناجح. فالاعتماد المفرط على الإنفاق العام قاد إلى نمو "مصطنع" مدفوع بالطلب وليس بالكفاءة الإنتاجية. كما أن عوائق مناخ الاستثمار والتأخر في إصلاح المنظومة المالية والمصرفية شكلا حجر عثرة أمام تحرير الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص وجذب الاستثمارات النوعية."

المبحث الثالث: تحليل المساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

مقدمة المبحث الثالث:

"إن تفكيك نسب مساهمة القطاعات غير النفطية في تشكيل الثروة الوطنية يقدم المؤشر الكمي الحقيقي لمدى تقدم جهود التنويع. ويتناول هذا المبحث بالرصد والتحليل الإحصائي تطور القيمة المضافة لثلاثة قطاعات

[55] : وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي لحركية الصادرات خارج المحروقات*، الجزائر، 2023.

[56] : عبد القادر بريش، وسهام دالي، مرجع سابق، ص 74.

[57] : بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 215.

[58] : عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 210.

حيوية خلال الفترة 2000-2024، وهي: قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة التحويلية بشتى فروعه، وقطاع الخدمات والتجارة، لمعرفة الأوزان النسبية الحقيقية لكل منها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي."

المطلب الأول: مساهمة قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية

- **ديناميكية النمو الفلاحي" :**أظهر قطاع الفلاحة في الجزائر مرونة ملحوظة طوال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتتراوح بين 10% إلى 12%، مستفيداً من برامج الدعم الوطني كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(PNDA) . [59] "
- **مؤشرات الأمن الغذائي وإحلال الواردات" :**ساهم التوسع في المساحات المسقية ودعم شعب الحبوب، التمور، والخضروات في رفع مستويات الاكتفاء الذاتي من المنتجات الطازجة، وتأسيس قاعدة للصناعات التحويلية الغذائية ساهمت في كبح فاتورة الاستيراد وتوليد فرص عمل ريفية واسعة. [60] "
- **القيود الهيكلية للقطاع" :**بالرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، يظل القطاع الفلاحي عاجزاً عن تغطية العجز المزمن في المواد الواسعة الاستهلاك كالحبوب (القمح اللين) ومسحوق الحليب، نظراً لتبعية الإنتاج لتقلبات التساقط المطري (صدمات الجفاف المكررة)، وضعف الروابط التكنولوجية مع مراكز البحث العلمي والتطوير الزراعي. [61] "

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعة التحويلية

- **تراجع الوزن النسبي للقطاع الصناعي" :**تسجل المؤشرات الهيكلية تراجعاً تاريخياً مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر، حيث استقرت النسبة عند مستويات متواضعة لا تتعدى 4% إلى 5%، وهو مؤشر واضح على ظاهرة إلغاء التصنيع المبكر الناتجة عن الصدمات النفطية وتدفق الواردات المنافسة. [62] "
- **هيكل الفروع الصناعية القائمة" :**تتوزع القيمة المضافة الصناعية على فروع تقليدية يسيطر عليها القطاع العام كصناعات مواد البناء (الإسمنت)، الصناعات الحديدية والميكانيكية، وصناعة النسيج والجلود؛ في حين يسجل القطاع الخاص حضوراً نامياً في فروع البلاستيك، التغليف، والصناعات الصيدلانية. [63] "
- **معوقات التنافسية والاندماج" :**تعود محدودية مساهمة الصناعة التحويلية إلى ضعف التحديث التكنولوجي للآلات، وصعوبة الحصول على التمويل الطويل الأجل، والاعتماد المفرط للمصانع المحلية على استيراد المواد الأولية والمدخلات الوسيطة من الخارج بنسب تفوق 70% في بعض الفروع، مما يجعلها صناعات هشة ورهينة للاستيراد. [64] "

[59] : وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، *التقرير الإحصائي السنوي للإنجازات الفلاحية*، الجزائر، 2024.

[60] : الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *مصفوفة الحسابات الاقتصادية والإنتاج القطاعي*، الجزائر، 2022.

[61] : بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 222.

[62] : غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 160.

[63] : وزارة الصناعة، *التقرير الدوري حول مؤشرات الاستثمار والتطهير الصناعي*، الجزائر، 2023.

[64] : عبد القادر بريش، وسهام دالي، مرجع سابق، ص 81.

المطلب الثالث: مساهمة قطاع الخدمات، البناء، والأشغال العمومية

- **تضخم قطاع الخدمات والتجارة" :**شهد قطاع الخدمات (النقل، الاتصالات، الإدارة العامة، والأنشطة المالية والتجارية) توسعاً كبيراً، لتبلغ نسبة مساهمته الكلية في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 40% إلى 45% في بعض السنوات، مما يعكس تحول الاقتصاد الجزائري نحو "الخدماتية الطفيلية" أو غير المنتجة التي تتغذى مباشرة من تدوير الريع . [65] "
- **طفرة قطاع البناء والأشغال العمومية" :(BTPH)** سجل قطاع البناء والري نمواً متسارعاً بفعل الطلب الحكومي اللامتناهي على السكن ومد شبكات الطرق والمواصلات؛ حيث تحول إلى قاطرة أساسية لتشغيل العمالة غير المؤهلة، غير أن حركيته ظلت مرتبطة ارتباطاً طردياً بمدى توفر السيولة المالية في الخزينة العمومية . [66] "
- **تقييم الأثر الهيكلي للخدمات" :**على الرغم من الحجم الكمي المرتفع لقطاع الخدمات، إلا أن مساهمته الكيفية في دعم التنافسية الدولية للاقتصاد تظل ضعيفة؛ نظراً لسيطرة الأنشطة التجارية الصغيرة والاستهلاك الهامشي على حساب الخدمات العالية الكثافة المعرفية والتكنولوجية كالهندسة البرمجية والخدمات اللوجستية المتقدمة . [67] "

القطاع الإنتاجي	متوسط الفترة (2000-2010)	متوسط الفترة (2011-2019)	متوسط الفترة (2020-2024)	طبيعة الديناميكية الهيكلية
قطاع المحروقات	%42.1	%34.5	%19.5	تراجع ظاهري بسبب انخفاض الأسعار وليس تحولاً هيكلياً
قطاع الفلاحة	%8.5	%11.2	%12.4	نمو تدريجي واعد يعزز الأمن الغذائي الإقليمي
الصناعة التحويلية	%4.8	%4.1	%4.2	جمود هيكلي حاد يؤكد ظاهرة إلغاء التصنيع
البناء والأشغال (BTPH)	%8.2	%11.8	%11.5	مرن ومرتبط بحجم المشاريع الحكومية المفتوحة
الخدمات والتجارة	%36.4	38.4	%52.4	تضخم كبير يعكس نمو الأنشطة الهامشية غير المنتجة

جدول رقم (2-2): التوزيع النسبي للمساهمة القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالجزائر.

[65] :عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 224.

[66] : الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *مؤشرات مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل والناتج*، الجزائر، 2023.

[67] : حسين مصطفى، مرجع سابق، ص 85.

ملاحظة:

تراجع حصة النفط في الناتج الاسمي لسنوات معينة يعود لانخفاض قيمته السعرية وليس لتقلص حجمه الفيزيائي.

المصدر:

من إعداد الطالب بالاعتماد على مصفوفة الحسابات الاقتصادية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

خلاصة المبحث الثالث:

"يظهر التحليل القطاعي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (2000-2024) خللاً بنيوياً واضحاً في منظومة توليد الثروة. ففي حين تسجل المؤشرات قفزة ميكانيكية لقطاع الخدمات والإنشاءات مستفيدة من الإنفاق الحكومي الريعي، يظل قطاع الصناعة التحويلية يعاني من التهميش الهيكلي. أما القطاع الفلاحي فيبدي ديناميكية واعدة، لكنها تظل مكبلة بالتحديات المناخية وضعف الاندماج الصناعي، مما يعني أن الهيكل الإنتاجي العام لم يتغير جوهرياً نحو الاستدامة."

خلاصة الفصل الثاني الكلية:

"أفضت الدراسة التحليلية لواقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2024) إلى صياغة تشخيص بيبليوغرافي وإحصائي متكامل لآليات عمل هذا الاقتصاد والأزمات الهيكلية التي يعاني منها. حيث أثبتت المؤشرات المستعرضة في المباحث الثلاثة أن وفرة الموارد المالية المتأتية من طفرة المحروقات لم تُستغل بالشكل الكافي لإحداث قطيعة مع النموذج الريعي القائم؛ إذ استمرت مظاهر التبعية النفطية في صياغة السياسات المالية والتجارية، متسببة في ضعف كفاءة البرامج الاستثمارية العمومية الموجهة للتنويع. كما كشف تقييم الأوزان القطاعية للناتج المحلي عن استمرار هيمنة الأنشطة الريعية المشتقة (كالخدمات والاستهلاك) على حساب القطاعات البديلة الحقيقية كالصناعة والزراعة المتقدمة، وهو الواقع التجريبي المأزوم الذي يشكل منطلقاً تبريرياً وصياغة فرضية للنموذج القياسي الذي سنقوم ببنائه واختباره في الفصل الثالث والأخير من هذه المذكرة."

الفصل
الثالث

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى الجوانب النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، يهدف هذا الفصل إلى اختبار العلاقة القياسية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024.

وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، باعتباره من النماذج الملائمة لدراسة العلاقات الاقتصادية طويلة وقصيرة الأجل في حالة وجود متغيرات مستقرة عند الفرق الأول.(1)I

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول المبحث الأول تقديم الدراسة القياسية والنموذج المعتمد، بينما يعالج المبحث الثاني تقدير النموذج وتحليل النتائج، أما المبحث الثالث فيخصص لاختبارات صلاحية النموذج ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: تقديم الدراسة القياسية والنموذج المعتمد

المطلب الأول: عرض متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

تتطلب الدراسة القياسية تحديد المتغيرات التي تعكس موضوع البحث بدقة، وذلك بهدف بناء نموذج اقتصادي قادر على تفسير العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول: المتغير التابع

تم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) باعتباره مؤشراً أساسياً للنمو الاقتصادي، حيث يعبر عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات استخداماً في الدراسات الاقتصادية لقياس الأداء الاقتصادي ومتابعة تطور النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: المتغيرات المستقلة

اعتمدت الدراسة على أربعة متغيرات مستقلة تمثل أهم مكونات التنويع الاقتصادي، وهي:

1- القطاع الزراعي(AGR)

يمثل نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس مساهمة النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني.

2- القطاع الصناعي(IND)

يمثل نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم لقياس مدى مساهمة النشاط الصناعي في عملية النمو الاقتصادي.

3- قطاع الخدمات(SER)

يمثل نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، ويعبر عن أهمية الأنشطة الخدمية في الاقتصاد الجزائري.

4- الصادرات(EXP)

تمثل قيمة صادرات السلع والخدمات، وتعد مؤشراً على انفتاح الاقتصاد الوطني وقدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

الرمز	المتغير	نوع المتغير	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	تابع	البنك الدولي
AGR	القيمة المضافة للقطاع الزراعي	مستقل	البنك الدولي
IND	القيمة المضافة للقطاع الصناعي	مستقل	البنك الدولي
SER	القيمة المضافة لقطاع الخدمات	مستقل	البنك الدولي
EXP	صادرات السلع والخدمات	مستقل	البنك الدولي

جدول (3-1): تعريف متغيرات الدراسة

الفرع الثالث: مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وتم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي(World Development Indicators) ، نظرا لما تتميز به من مصداقية وشمولية وتوافق مع متطلبات الدراسات القياسية.

وقد تم اختيار هذه الفترة لكونها تتضمن عدة مراحل اقتصادية مهمة عرفها الاقتصاد الجزائري، من بينها ارتفاع أسعار النفط خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم صدمة انهيار أسعار النفط سنة 2014، إضافة إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 خلال السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي للدراسة

الفرع الأول: النموذج الاقتصادي

انطلاقاً من الإطار النظري للدراسة، يمكن التعبير عن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنويع الاقتصادي كما يلي:

$$GDP=f(AGR,IND,SER,EXP)$$

وهو ما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بمساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات والصادرات.

الفرع الثاني: النموذج الرياضي

يمكن صياغة النموذج الرياضي للدراسة على النحو التالي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 AGR_t + \beta_2 IND_t + \beta_3 SER_t + \beta_4 EXP_t + \varepsilon_t$$

حيث:

- GDP_t): الناتج المحلي الإجمالي.
- AGR_t): القطاع الزراعي.
- IND_t): القطاع الصناعي.
- SER_t): قطاع الخدمات.
- EXP_t): الصادرات.
- (β_0): الحد الثابت.
- (β_1, β_2, β_3 , β_4): معاملات النموذج.
- (ε_t) : حد الخطأ العشوائي.

الفرع الثالث: فرضيات الدراسة

تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة إيجابية بين القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة إيجابية بين قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل الانتقال إلى التقدير القياسي، من الضروري إجراء تحليل وصفي للمتغيرات من أجل التعرف على خصائصها الإحصائية الأساسية.

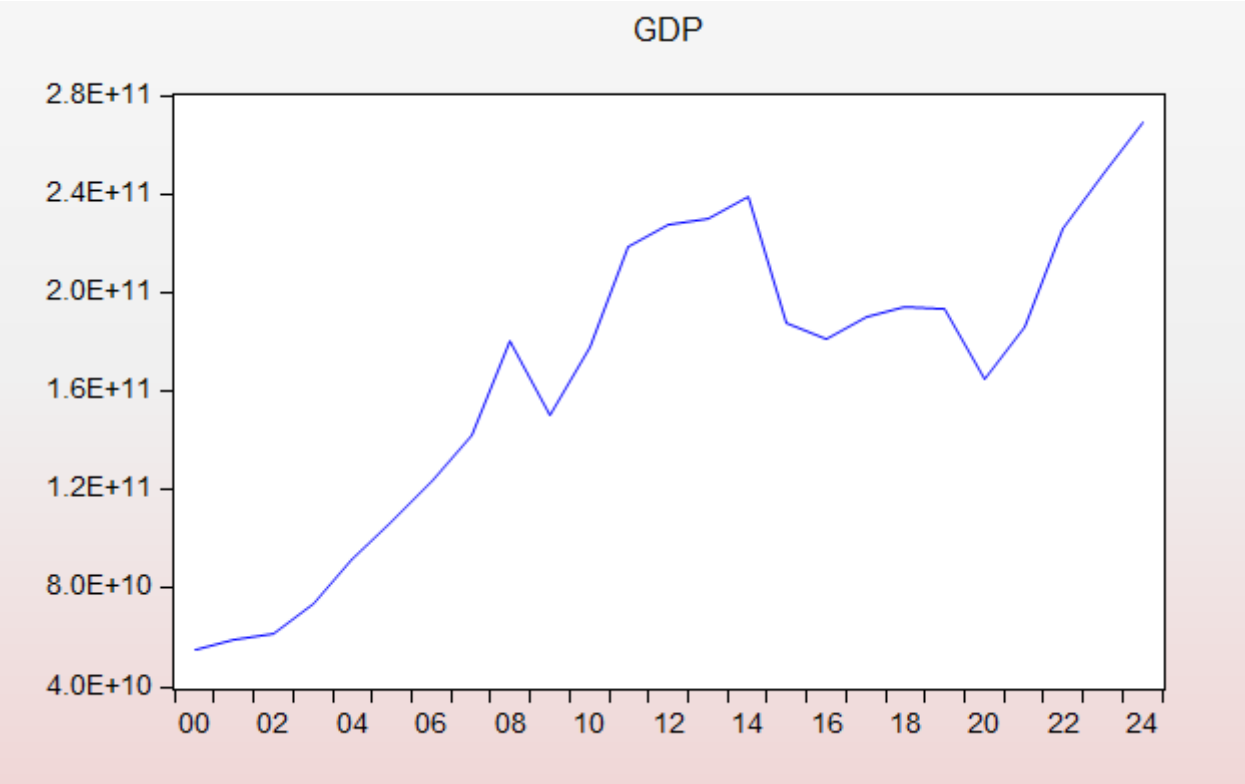
الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية

المتغير	المتوسط	أكبر قيمة	أصغر قيمة	الانحراف المعياري
GDP	167.06	269.32	54.79	62.97
EXP	49.06	82.34	20.27	19.09
AGR	9.33	13.96	5.55	2.31
IND	41.06	53.33	30.02	6.59
SER	45.17	52.80	33.11	4.92

جدول (3–2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يتضح من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي عرف نمواً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، كما يظهر أن قطاع الخدمات يمثل أكبر مساهمة نسبية ضمن القطاعات الاقتصادية، يليه القطاع الصناعي ثم القطاع الزراعي.

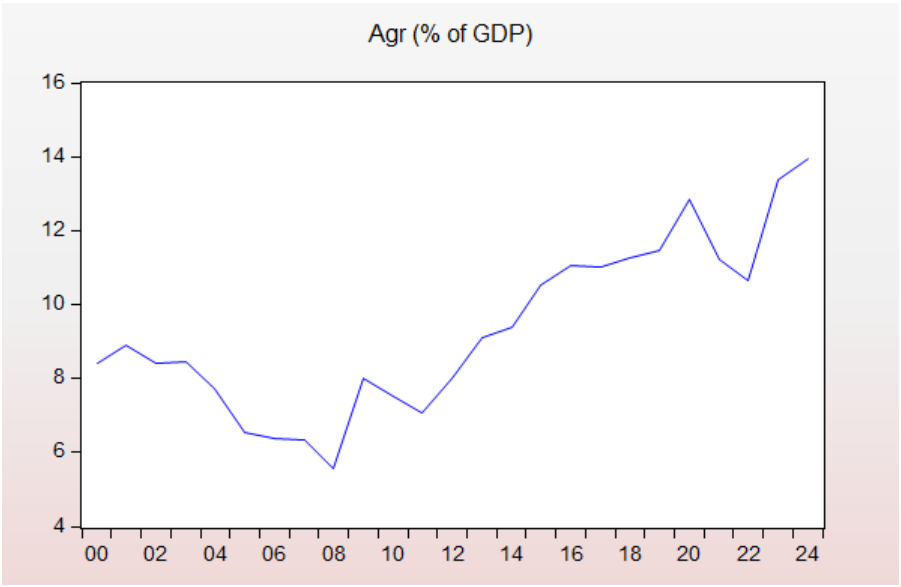
الفرع الثاني: التطور الزمني للناتج المحلي الإجمالي



الشكل (3–1): تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP خلال الفترة 2000–2024.

يلاحظ من خلال الشكل الاتجاه العام التصاعدي للناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات الدراسة، رغم تسجيل بعض فترات التراجع المرتبطة بالأزمات الاقتصادية الخارجية وتقلبات أسعار النفط.

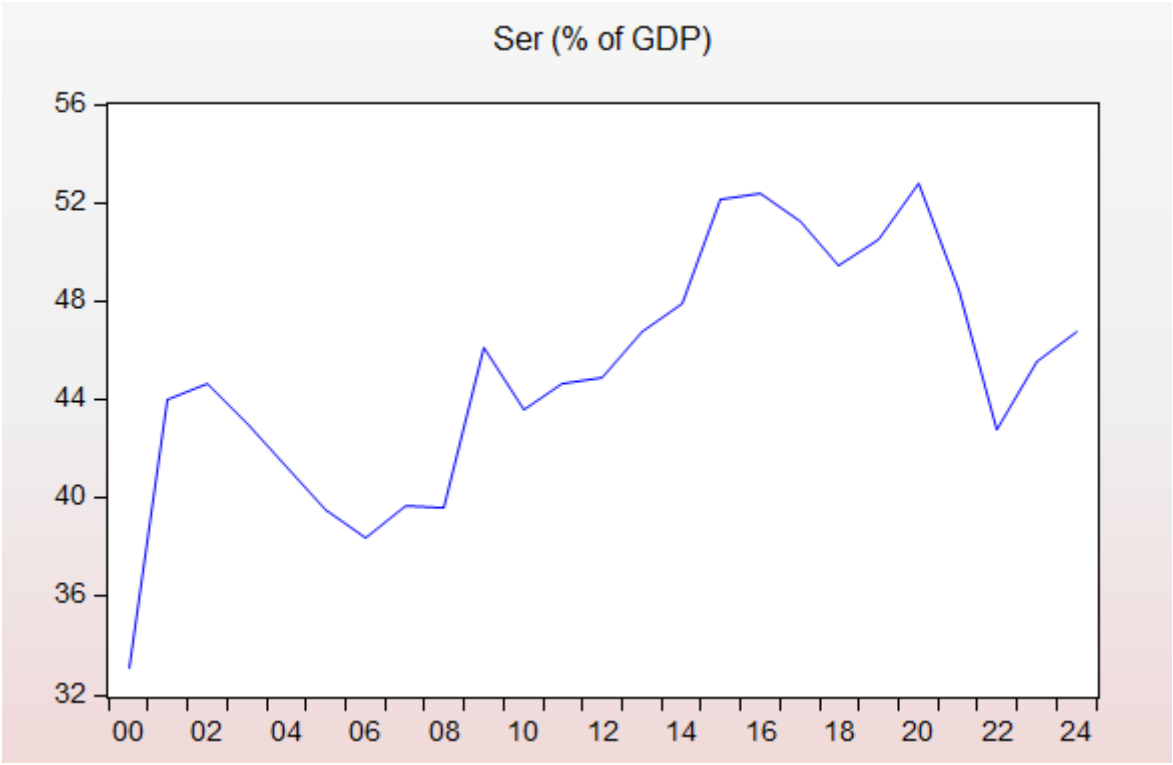
الفرع الثالث: التطور الزمني لمؤشرات التنويع الاقتصادي



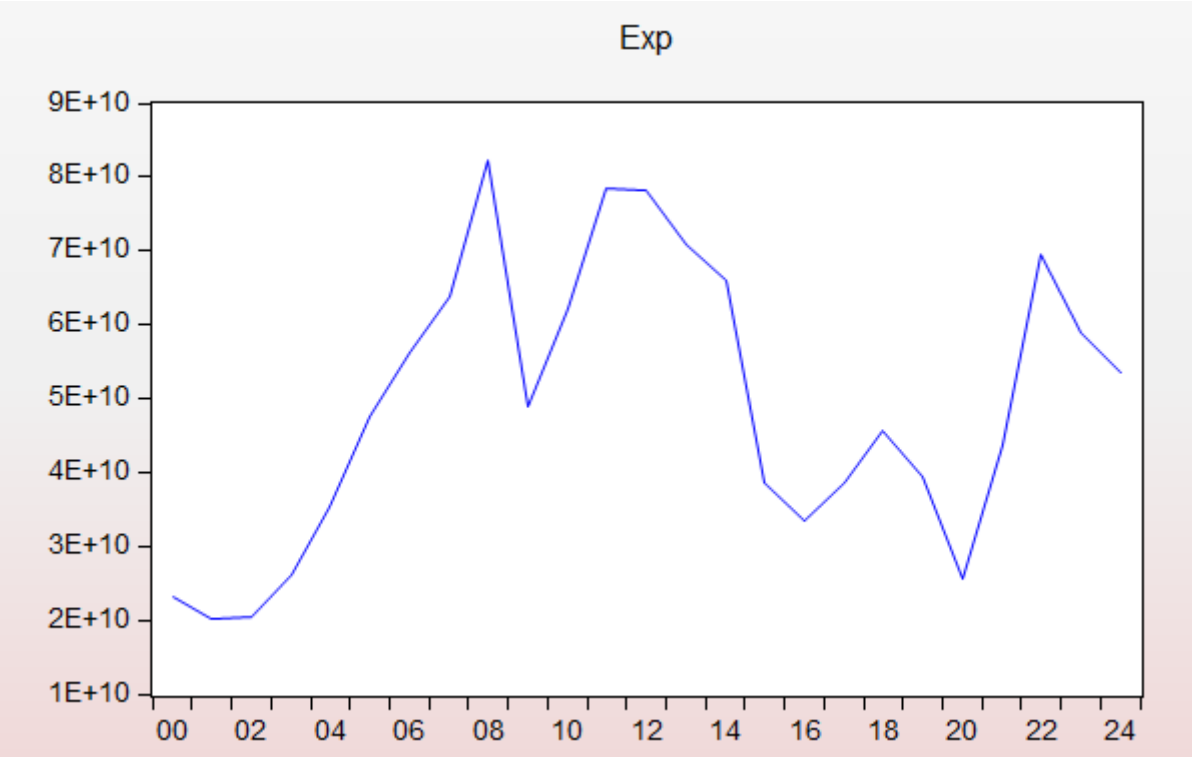
الشكل (3–2): تطور القطاع الزراعي.AGR



الشكل (3–3): تطور القطاع الصناعي.IND



الشكل (3–4): تطور قطاع الخدمات.SER



الشكل (3–5): تطور الصادرات.EXP

وتظهر الرسوم البيانية وجود تباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة، حيث شهد القطاع الزراعي تحسناً تدريجياً مقارنة ببداية الفترة، بينما عرف القطاع الصناعي تذبذباً نسبياً، في حين حافظ قطاع الخدمات على مساهمة مرتفعة نسبياً. كما تأثرت الصادرات بشكل واضح بالتقلبات التي عرفتها الأسواق العالمية وأسعار الطاقة.

المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي وتحليل النتائج

بعد تحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج القياسي، يتم في هذا المبحث اختبار خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة وتقدير العلاقة القياسية بين مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج.ARDL

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

الفرع الأول: الإطار النظري لاختبار ديكي فولر الموسع(ADF)

يعد اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey–Fuller Test) من أهم الاختبارات المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، حيث يهدف إلى التحقق من استقرار المتغيرات وتحديد درجة تكاملها.

وتكمن أهمية هذا الاختبار في تفادي مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي قد تؤدي إلى نتائج مضللة عند تقدير العلاقات الاقتصادية.

وتتمثل فرضيات الاختبار فيما يلي:

- H0: السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (غير مستقرة).
- H1: السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (Prob) أقل من مستوى المعنوية 5.%

الفرع الثاني: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

نتائج اختبار الاستقرارية

المتغير	Probعند المستوى	Probعند الفرق الأول	درجة التكامل
GDP	0.7548	0.0225	I(1)
AGR	0.5779	0.0071	I(1)
IND	0.3317	0.0017	I(1)
SER	0.2073	0.0009	I(1)
EXP	0.5664	0.0065	I(1)

جدول (3–3): نتائج اختبارADF

الفرع الثالث: تحليل النتائج

يتبين من الجدول السابق أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوىi(0) حيث كانت القيم الاحتمالية اكبر من 5%، غير أن المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها مدمجة من الدرجة الأولى.I(1)

وبما أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، فإن منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL تعتبر الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذجARDL

الفرع الأول: اختيار النموذج الأمثل

بعد التأكد من استقرار المتغيرات تم تقدير مجموعة من نماذج ARDL واختيار النموذج الأفضل اعتماداً على معيار أكايك للمعلومات.(AIC)

المؤشر	القيمة
النموذج المختار	ARDL(1,2,0,0,0)
عدد المشاهدات	23
معيار الاختيار	AIC

جدول (3–4): النموذج الأمثل

وتشير هذه النتيجة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بقيمته المتأخرة بفترة واحدة، بينما يتأثر القطاع الزراعي بفترتين زمنيتين.

الفرع الثاني: اختبار الحدود(Bounds Test)

بعد اختيار النموذج المناسب تم إجراء اختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

الإحصائية	القيمة
F–Statistic	50.1221

جدول (3–5): نتائجBounds Test

مستوى المعنوية	I(0)	I(1)
10%	2.20	3.09
5%	2.56	3.49
1%	3.29	4.37

جدول (3–6): القيم الحرجة لاختبار الحدود

الفرع الثالث: تحليل نتائج التكامل المشترك

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن:

$$F=50.1221$$

وهي قيمة أكبر بكثير من القيمة الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5% :

$$I(1)=3.49$$

وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

وعليه يمكن التأكيد على وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير

الفرع الأول: نتائج العلاقة طويلة الأجل

المتغير	المعامل	Prob
AGR	1.13E+10	0.0002
IND	1.30E+08	0.9563
SER	1.59E+09	0.5271
EXP	2.149177	0.0000

جدول (3–7): نتائج الأجل الطويل

أولاً: أثر القطاع الزراعي

تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي، حيث بلغ مستوى المعنوية 0.0002 وهو أقل من 5%.

وتعكس هذه النتيجة أهمية النشاط الزراعي في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي وتقليص الواردات الغذائية.

ثانياً: أثر القطاع الصناعي

أظهرت النتائج أن معامل القطاع الصناعي موجب لكنه غير معنوي إحصائياً، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.9563.

وقد يرجع ذلك إلى محدودية مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، واستمرار الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات.

ثالثاً: أثر قطاع الخدمات

رغم أن معامل الخدمات موجب، إلا أن مستوى المعنوية بلغ 0.5271، وهو ما يدل على عدم وجود أثر معنوي إحصائياً خلال الفترة المدروسة.

ويمكن تفسير ذلك بضعف القيمة المضافة لبعض الأنشطة الخدمية وعدم ارتباطها المباشر بالإنتاج الحقيقي.

رابعاً: أثر الصادرات

تبين النتائج أن الصادرات تؤثر إيجابياً ومعنوياً على النمو الاقتصادي.

وتؤكد هذه النتيجة الدور المحوري للصادرات في توفير الموارد المالية وتحسين القدرة الاستثمارية للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: نتائج العلاقة قصيرة الأجل

المتغير	المعامل	Prob
D(AGR)	7.97E+09	0.0000
D(AGR(−1))	2.92E+09	0.0086

جدول (3–8): نتائج الأجل القصير

تحليل النتائج

تشير النتائج إلى أن القطاع الزراعي يساهم في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، حيث ظهر تأثيره المباشر والمعنوي خلال الفترة الحالية وكذلك خلال الفترة السابقة.

وهو ما يعكس أهمية الاستثمارات الزراعية في تحقيق آثار اقتصادية سريعة نسبياً مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث: نموذج تصحيح الخطأECM

بعد إثبات وجود علاقة طويلة الأجل تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المتغير	المعامل	Prob
COINTEQ(−1)	−0.676841	0.0000

جدول (3−9): نتائجECM

تحليل نتائجECM

يعد معامل تصحيح الخطأ من أهم مؤشرات نموذج ARDL لأنه يقيس سرعة عودة النظام الاقتصادي إلى وضع التوازن بعد حدوث صدمة أو اختلال قصير الأجل.

وقد جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً:

$$ECM=-0.676841$$

وهو ما يتوافق مع الشروط النظرية لنموذج تصحيح الخطأ.

وتشير هذه القيمة إلى أن الاقتصاد الجزائري يصحح ما يقارب:

$$67.68\%$$

من الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير خلال سنة واحدة.

وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبياً، مما يدل على وجود آلية فعالة للعودة نحو التوازن طويل الأجل بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التنويع الاقتصادي.

كما تؤكد القيمة الاحتمالية البالغة:

$$Prob=0.0000$$

وجود دلالة إحصائية قوية للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

خلاصة المبحث الثاني

أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن متغيرات الدراسة تتسم بدرجات تكامل مختلفة، الأمر الذي برر استخدام نموذج .ARDL كما أثبت اختبار الحدود وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما سمح بتقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير.

وأظهرت النتائج أن القطاع الزراعي والصادرات يمثلان أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي الجزائري، بينما لم يظهر القطاع الصناعي وقطاع الخدمات أثراً معنوياً خلال فترة الدراسة. كما أكد نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: اختبارات صلاحية النموذج ومناقشة النتائج

بعد تقدير نموذج ARDL واستخراج نتائج العلاقة قصيرة وطويلة الأجل، يصبح من الضروري التحقق من مدى صلاحية النموذج القياسي من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تسمح بالحكم على جودة النموذج ومدى موثوقية النتائج المتوصل إليها. كما سيتم في هذا المبحث تفسير النتائج اقتصادياً واستخلاص أهم التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: اختبارات صلاحية النموذج القياسي

تعد الاختبارات التشخيصية من المراحل الأساسية في التحليل القياسي، إذ تسمح بالتحقق من احترام النموذج للفرضيات الإحصائية الضرورية للحصول على تقديرات سليمة وموثوقة.

الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء(Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

فرضيات الاختبار

- H0: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .
- H1: يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء .

الإحصائية	القيمة	Prob
F–statistic	0.028720	0.9718
Obs*R²	0.101176	0.9507

جدول (3–10): نتائج اختبار Breusch–Godfrey

تحليل النتائج

يتضح من الجدول أن القيم الاحتمالية المصاحبة لكل من إحصائيتي F–stat و Obs*R² أكبر من مستوى المعنوية 5%.

وبالتالي لا يمكن رفض فرضية العدم، مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

وتعتبر هذه النتيجة مؤشراً إيجابياً على سلامة النموذج وقدرته على تمثيل العلاقات الاقتصادية المدروسة بصورة سليمة.

الفرع الثاني: اختبار عدم تجانس التباين(Breusch–Pagan–Godfrey)

يستخدم هذا الاختبار للتحقق من ثبات تباين الأخطاء العشوائية.

فرضيات الاختبار

- H0: تباين الأخطاء ثابت .
- H1: تباين الأخطاء غير ثابت .

الإحصائية	القيمة	Prob
F–statistic	2.032051	0.1180
Obs*R²	11.19478	0.1303
Scaled Explained SS	2.855488	0.8980

جدول (3–11): نتائج اختبار Breusch–Pagan–Godfrey

تحليل النتائج

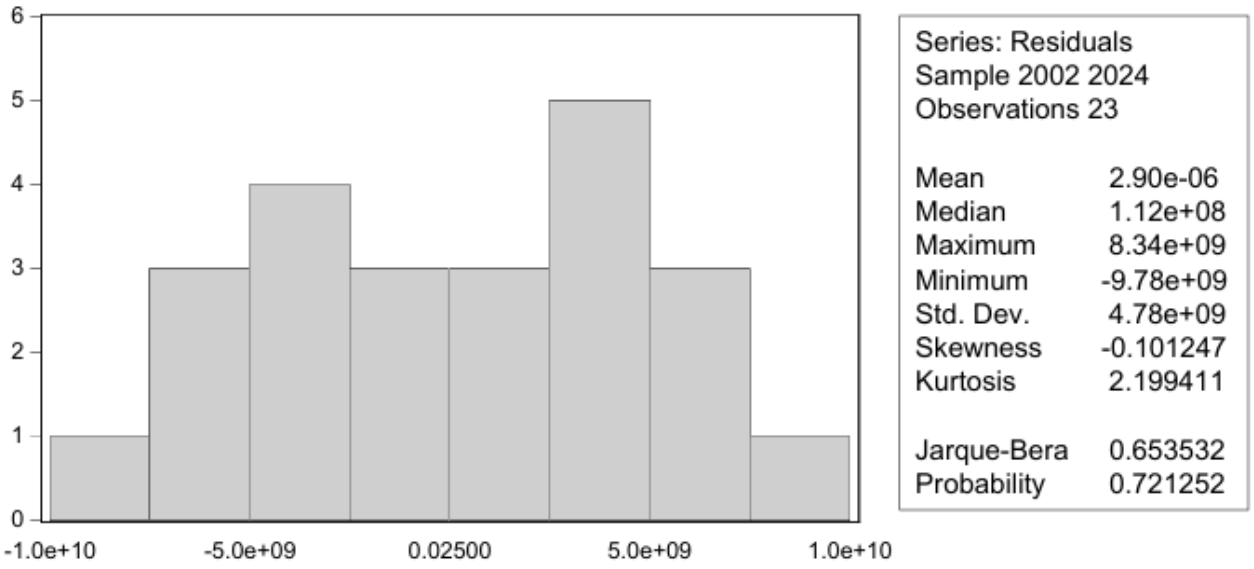
تظهر النتائج أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من 5.%

وعليه لا يتم رفض فرضية العدم، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

وهذا يعني أن تباين الأخطاء ثابت عبر مختلف المشاهدات وأن تقديرات النموذج تتمتع بالكفاءة الإحصائية.

الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque–Bera)

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من مدى خضوع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي.



الشكل(3–6): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(Jarque–Bera)

تحليل النتائج

يتضح من النتائج أن قيمة Jarque–Bera بلغت 0.653532 بينما بلغت القيمة الاحتمالية 0.7212 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5.%

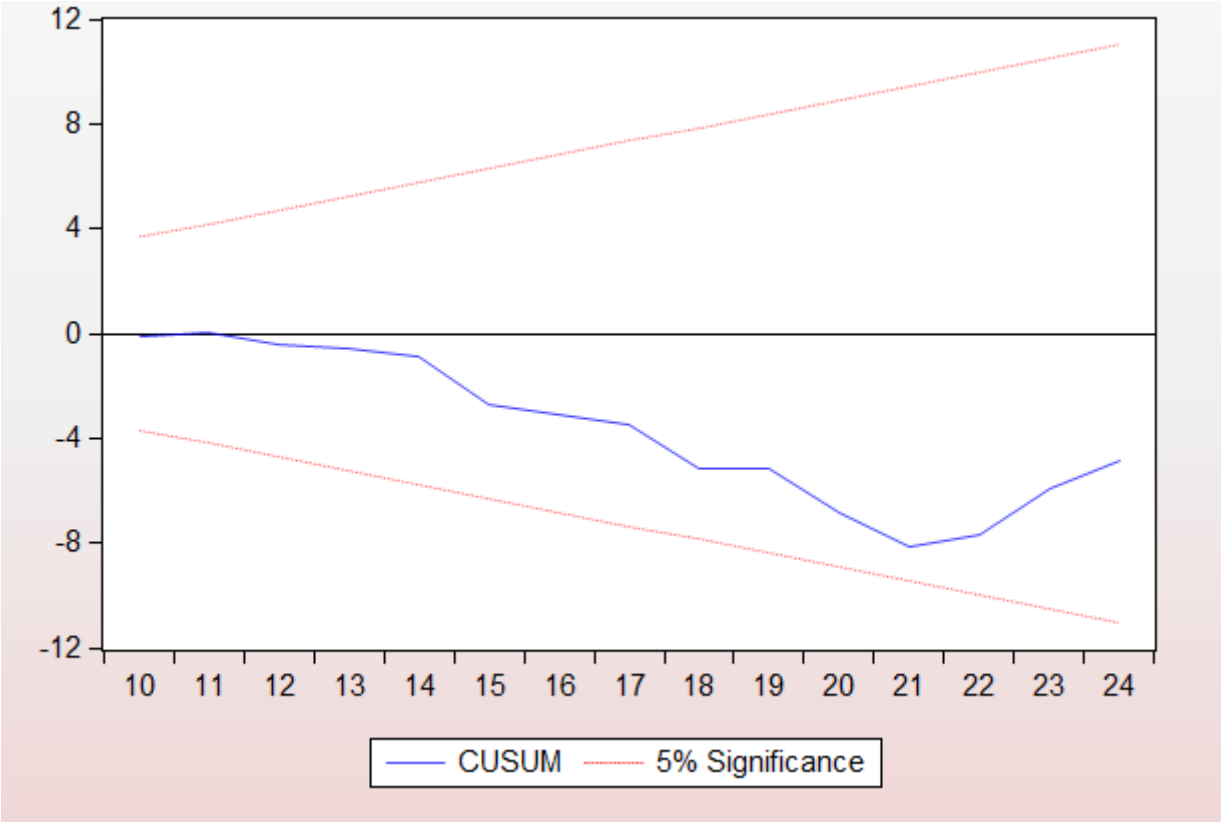
وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

وتعزز هذه النتيجة موثوقية الاستدلالات الإحصائية المستخلصة من النموذج.

الفرع الرابع: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

يعد اختبار الاستقرار الهيكلي من أهم الاختبارات المستخدمة في نماذج السلاسل الزمنية، حيث يسمح بالتحقق من استقرار معاملات النموذج عبر الزمن.

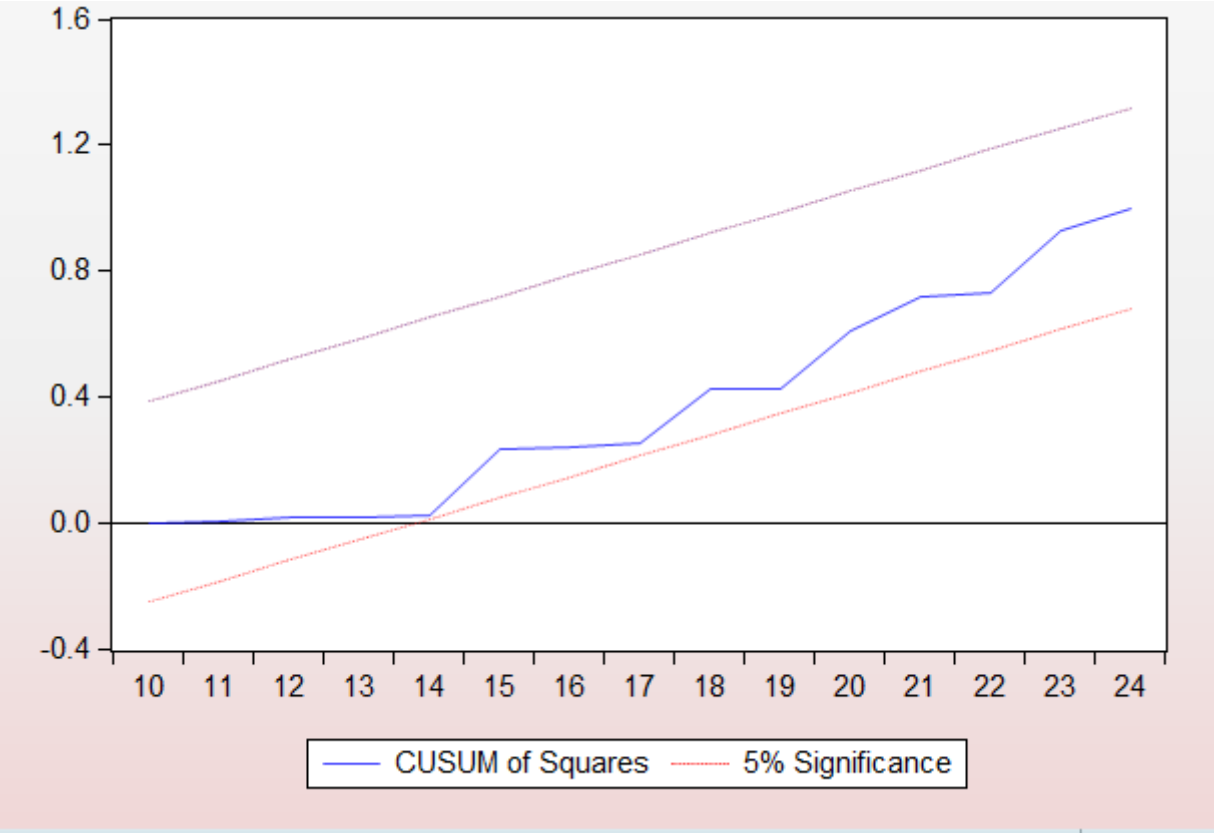
أولاً: اختبار CUSUM



الشكل (3–7): اختبار CUSUM

تشير نتائج اختبار CUSUM إلى أن المنحنى بقي داخل حدود الثقة عند مستوى 5% طوال فترة الدراسة. وعليه يمكن الاستنتاج أن معاملات النموذج مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية مؤثرة.

ثانياً: اختبار CUSUM of Squares



الشكل (3–8): اختبار CUSUM of Squares

أظهرت نتائج اختبار CUSUMSQ أن المنحنى بقي بدوره داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5.% وهو ما يؤكد استقرار النموذج وعدم تعرضه لصدمات هيكلية جوهرية خلال فترة الدراسة.

الاختبار	النتيجة
LM Test	لا يوجد ارتباط ذاتي
Breusch–Pagan	لا يوجد عدم تجانس للتباين
Jarque–Bera	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
CUSUM	النموذج مستقر
CUSUMSQ	النموذج مستقر
القرار النهائي	النموذج صالح إحصائياً

جدول (3–12): ملخص الاختبارات التشخيصية

المطلب الثاني: التفسير الاقتصادي للنتائج القياسية

بعد التأكد من سلامة النموذج القياسي، يمكن الانتقال إلى تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية وربطها بواقع الاقتصاد الجزائري.

أولاً: أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي

أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للقطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل.

وتعكس هذه النتيجة الدور المتزايد الذي أصبح يلعبه القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة نتيجة برامج الدعم الحكومي والتوسع في المساحات الزراعية وتحسين الإنتاجية.

كما يساهم القطاع الزراعي في تقليص فاتورة الواردات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل.

ثانياً: أثر القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي

رغم أن إشارة معامل القطاع الصناعي جاءت موجبة، إلا أن تأثيره لم يكن معنوياً إحصائياً.

ويرجع ذلك إلى محدودية مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الجزائري واستمرار هيمنة قطاع المحروقات على النشاط الصناعي.

كما أن ضعف التنويع الصناعي وعدم تطور الصناعات ذات القيمة المضافة العالية قد حد من قدرة هذا القطاع على دفع النمو الاقتصادي.

ثالثاً: أثر قطاع الخدمات على النمو الاقتصادي

أظهرت النتائج عدم معنوية أثر قطاع الخدمات خلال فترة الدراسة.
ويمكن تفسير ذلك بأن جزءاً مهماً من الأنشطة الخدمية في الجزائر يرتبط بالاستهلاك أكثر من ارتباطه بالإنتاج، الأمر الذي يضعف مساهمته المباشرة في النمو الاقتصادي.
كما أن العديد من الأنشطة الخدمية ما زالت بحاجة إلى تحديث وتطوير لرفع إنتاجيتها.

رابعاً: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للصادرات على النمو الاقتصادي.
وتنسجم هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية التي تعتبر الصادرات محركاً أساسياً للنمو من خلال:

- توفير العملة الصعبة .
- زيادة الاستثمارات .
- تحسين الإنتاجية .
- تعزيز القدرة التنافسية .

وتؤكد هذه النتيجة أهمية تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات لتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

خامساً: مقارنة النتائج بالدراسات السابقة

تتفق نتائج هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

كما تتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن الاقتصادات الأكثر تنوعاً تكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق معدلات نمو مستقرة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: الاستنتاجات العامة والتوصيات

أولاً: أهم النتائج المتوصل إليها

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة .
2. صلاحية نموذج ARDL لتمثيل العلاقة بين المتغيرات .
3. وجود أثر إيجابي ومعنوي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي .
4. وجود أثر إيجابي ومعنوي للصادرات على النمو الاقتصادي .
5. عدم وجود أثر معنوي للقطاع الصناعي .
6. عدم وجود أثر معنوي لقطاع الخدمات .
7. تمتع النموذج بدرجة عالية من الاستقرار الإحصائي والهيكلي .
8. قدرة النموذج على تفسير أكثر من 95% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي .

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النتيجة
وجود أثر إيجابي للقطاع الزراعي	مقبولة
وجود أثر إيجابي للقطاع الصناعي	مرفوضة
وجود أثر إيجابي لقطاع الخدمات	مرفوضة
وجود أثر إيجابي للصادرات	مقبولة
وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات	مقبولة

جدول (3–13): نتائج اختبار الفرضيات

ثالثاً: التوصيات والمقترحات التنموية

إن الانتقال بالاقتصاد الجزائري من نموذج النمو أحادي المورد إلى نموذج تنموي مستدام يتطلب حزمة من السياسات الهيكلية الموجهة، والتي تصاغ في ضوء المخرجات والروابط القياسية التوازنية التي أفرزتها الدراسة التطبيقية كالتالي:

1- تعظيم العوائد الهيكلية للقطاع الفلاحي(AGR)

أثبتت الدراسة القياسية المعنوية الإحصائية العالية والأثر الإيجابي القوي للقطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهو ما يستوجب:

- التحول نحو التصنيع الزراعي :(Agro-industry) عدم الاكتفاء بالإنتاج الفلاحي الأولي، وتوجيه الاستثمارات نحو صناعات التحويل الغذائي لخلق قيم مضافة أعلى وتقليل الهدر في المحاصيل الموسمية.
- عصرنة قنوات التوزيع واللوجستيات :إنشاء شبكات تبريد وتخزين كبرى ومراكز توزيع لوجستية حديثة للحد من تذبذب الأسعار وضمان استقرار دخل المنتجين، مما يدعم استدامة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- دعم الاستثمار الفلاحي الاستراتيجي :تكثيف الدعم الموجه لزراعة المحاصيل الاستراتيجية (كالقمح، الذرة، والزيوت النباتية) في مناطق الجنوب الكبير عبر تقديم تسهيلات عقارية وتمويلية وتقنية لتقليص فاتورة الاستيراد وتأمين السيادة الغذائية.

2- استدامة وتوسيع القوة الدفعية للصادرات(EXP)

أظهرت معلمات الأجل الطويل مرونة إيجابية عالية ودلالة إحصائية ممتازة لمتغير الصادرات في تنشيط الناتج المحلي، مما يتطلب تفعيل الآليات التالية:

- تنويع السلة التصديرية عمودياً :التركيز على ترقية الصادرات خارج المحروقات ذات الكثافة التكنولوجية والمهارية، والابتعاد عن تصدير المواد الخام غير المصنعة (مثل الفوسفات والحديد) دون إجراء عمليات تحويلية محلياً.
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والاتفاقيات الإقليمية :الاستغلال الأمثل لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) عبر فتح خطوط نقل برية وبحرية وجوية منتظمة، وإقامة معارض دائمة للمنتجات الجزائرية في الأسواق الواعدة.
- تحديث منظومة التمويل وضمان الصادرات :تبسيط الإجراءات البنكية والجمركية الخاصة بالمصدرين، وتوسيع صلاحيات وصناديق ضمان الصادرات لتغطية المخاطر التجارية في الأسواق الدولية الجديدة.

3- الانتشال الهيكلي للقطاع الصناعي(IND)

نظراً لعدم معنوية القطاع الصناعي إحصائياً في الأجل الطويل ضمن النموذج المقدر—وهو ما يترجم ظاهرة "إلغاء التصنيع" الهيكلية—فإن الأمر يتطلب معالجة جراحية فورية:

- الانتقال من "صناعات التركيب" إلى "الصناعات التحويلية الحقيقية :"مراجعة سياسات الإعفاءات الجمركية والضريبية وربطها بنسب إدماج محلي تصاعدية وإلزامية، لضمان بناء سلاسل قيمة محلية مترابطة.
- إعادة الاعتبار للمدن والمناطق الصناعية المتخصصة :ربط المناطق الصناعية الكبرى بشبكات النقل الحديثة (خاصة السكك الحديدية) وتوفير الطاقة بأسعار تنافسية لخفض التكاليف الهامشية للإنتاج.
- تحفيز الشراكات الأجنبية الناقلة للتكنولوجيا :توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) نحو قطاعات حيوية كالميكانيك، والإلكترونيات، والصناعات البتروكيماوية، لضمان توطين المعرفة وبناء قاعدة صناعية قادرة على التنافسية الدولية.

4- تصحيح مسار قطاع الخدمات وتحديثه(SER)

عكست النتائج القياسية غياب الأثر المعنوي لقطاع الخدمات في الأجل الطويل، مما يؤكد تضخمه كمياً وريعياً دون توليد قيمة مضافة حقيقية، ولتصحيح هذا الخلل يُقترح:

- التحول نحو الخدمات القائمة على المعرفة والرقمنة :إعطاء الأولوية القصوى لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم الشركات الناشئة (Startups) العاملة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والبرمجيات، والخدمات السحابية.
- عصرنة القطاع المالي والبنكي :تسريع وتيرة إصلاح المنظومة المصرفية عبر الرقمنة الشاملة، وتفعيل الدفع الإلكتروني، وتطوير أسواق المال (بورصة الجزائر) لتوفير أدوات تمويلية متنوعة ومبتكرة للمشاريع الاستثمارية بدلاً من الاعتماد الكلي على التمويل البنكي التقليدي.
- تطوير خدمات اللوجستيات والسياحة الاستراتيجية :الاستثمار في البنية التحتية اللوجستية (الموانئ المحورية، الموانئ الجافة) للاستفادة من الموقع الجغرافي للجزائر كبوابة لإفريقيا، مع وضع مخططات وطنية لترقية السياحة الداخلية والخارجية كرافد بديل للريع.

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024، وذلك من خلال استخدام نموذج ARDL واختبارات التكامل المشترك.

وقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات التنويع الاقتصادي، كما بينت أن القطاع الزراعي والصادرات يمثلان أهم العوامل الداعمة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

كما أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج من المشكلات القياسية المختلفة، سواء تعلق الأمر بالارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين أو عدم استقرار المعاملات، مما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

وبناءً على ذلك يمكن القول إن تعزيز التنويع الاقتصادي يمثل خياراً استراتيجياً ضرورياً للاقتصاد الجزائري من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل درجة الاعتماد على قطاع المحروقات، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الدولية المتزايدة.

الخاتمة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024"، والذي يعد من أهم القضايا الاقتصادية التي حظيت باهتمام متزايد في ظل التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري نتيجة الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد سعت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي من خلال توظيف الأدوات النظرية والقياسية الحديثة، والاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول مترابطة، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وتم التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وأهدافه وأبعاده ومؤشراته، إضافة إلى عرض أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو الاقتصادي والعلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما تم إبراز أهمية التنويع الاقتصادي باعتباره آلية استراتيجية لتقليص المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مورد واحد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحليل تطور مختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الدراسة، مع التركيز على القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والصادرات. وأظهرت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الإنتاجية، كما تبين وجود تحسن نسبي في بعض القطاعات غير النفطية، خاصة القطاع الزراعي، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تحول هيكلي حقيقي للاقتصاد الوطني.

أما الفصل الثالث فقد تضمن الدراسة القياسية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة(ARDL) ، وذلك اعتماداً على متغيرات تمثل القطاعات الاقتصادية الرئيسية والصادرات. وقد أظهرت نتائج اختبارات الاستقرارية أن المتغيرات تتكامل عند درجات مختلفة، مما برر استخدام نموذج .ARDL كما أثبت اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

وأظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل وجود أثر إيجابي ومعنوي إحصائياً لكل من القطاع الزراعي والصادرات على النمو الاقتصادي، في حين لم يظهر القطاع الصناعي وقطاع الخدمات تأثيراً معنوياً خلال فترة الدراسة. كما أكدت نتائج نموذج تصحيح الخطأ وجود سرعة مرتفعة نسبياً في عودة الاقتصاد إلى وضع التوازن بعد الصدمات قصيرة الأجل، حيث بلغ معامل تصحيح الخطأ حوالي (−0.6768)، وهو ما يدل على أن ما يقارب 67.68% من الاختلالات يتم تصحيحها خلال سنة واحدة.

كما بينت الاختبارات التشخيصية المختلفة سلامة النموذج القياسي من مشكلات الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين وعدم الاستقرار الهيكلي، وهو ما يعزز موثوقية النتائج المتوصل إليها.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر.
2. وجود تأثير إيجابي ومعنوي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
3. وجود تأثير إيجابي ومعنوي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي.
4. عدم وجود تأثير معنوي للقطاع الصناعي على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة.
5. عدم وجود تأثير معنوي لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي.
6. استمرار الاعتماد النسبي للاقتصاد الجزائري على العائدات النفطية رغم الجهود الرامية إلى التنويع الاقتصادي.
7. تمتع النموذج القياسي بدرجة عالية من الكفاءة والاستقرار الإحصائي.

اختبار فرضيات الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن الحكم على فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الرئيسية

"يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2024".

تم قبول الفرضية الرئيسية، حيث أثبتت النتائج القياسية وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

الفرضيات الفرعية

- الفرضية الأولى: يوجد أثر إيجابي للقطاع الزراعي على النمو الاقتصادي.
  - تم قبولها.
- الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي للقطاع الصناعي على النمو الاقتصادي.
  - تم رفضها.
- الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي لقطاع الخدمات على النمو الاقتصادي.
  - تم رفضها.
- الفرضية الرابعة: توجد علاقة إيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
  - تم قبولها.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي ورفع إنتاجيته.
- تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية غير النفطية.

- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة للتنويع الاقتصادي.
- تطوير قطاع الخدمات الحديثة وخاصة الخدمات الرقمية واللوجستية.
- تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعزيز الابتكار والبحث العلمي وربطهما بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

آفاق الدراسة المستقبلية

رغم النتائج المهمة التي توصلت إليها هذه الدراسة، إلا أن موضوع التنويع الاقتصادي ما يزال يفتح آفاقاً واسعة للبحث العلمي مستقبلاً، ومن بين الدراسات المقترحة:

- دراسة أثر التنويع الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر.
- دراسة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- قياس أثر التنويع الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات.
- دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجارب دول نجحت في تحقيق التنويع الاقتصادي مثل الإمارات العربية المتحدة وماليزيا وإندونيسيا.
- بناء مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي وتقدير أثره على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج قياسية أكثر تقدماً.
- دراسة أثر الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

وفي الأخير، تؤكد نتائج هذه الدراسة أن تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي وفعال يمثل ضرورة استراتيجية للاقتصاد الجزائري، ليس فقط لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وإنما أيضاً لضمان الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التقلبات الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

المصادر
والمراجع

المصادر والمراجع

مصادر ومراجع عربية

- عبد القادر بريش وسهام دالي، "إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تقييمية مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة سعيدة، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 45.
- حسين مصطفى، "أثر التنويع الإنتاجي في كسر حدة الصدمات الخارجية بالاقتصادات الريعية"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة ورقلة، العدد 14، 2020، ص 29.
- بلعزوز بن علي، *محاضرات في نظريات التنمية الاقتصادية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 112.
- غازي حسين عناية، *التخطيط الاقتصادي والتنمية الهيكلية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 88.
- عبد المجيد قدي، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: مجالات تطبيقها في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 15.
- محمد عمر الحامدي، *اقتصاديات التنمية والنمو الاقتصادي*، دار الفكر الناشر والموزع، عمان، 2018، ص 42.
- إسماعيل خليل الشريف، *النمو الاقتصادي: النظريات والسياسات التطبيقية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 66.
- ديفيد ريكاردو، *مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب*، ترجمة خالد أحمد، الدار العالمية للنشر، القاهرة، 2016، ص 114.
- بنك الجزائر، *التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر*، أعداد مختلفة للفترة (2000–2024)، الجزائر.
- عبد المجيد قدي، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: مجالات تطبيقها في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 180.
- عبد القادر بريش، وسهام دالي، "إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تقييمية مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، جامعة سعيدة، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 65.
- وزارة المالية الجزائرية، *تقارير المديرية العامة للميزانية: حصيلة تنفيذ الميزانيات*، الفترات المتعددة (2000–2023)، الجزائر.

- حسين مصطفى، "أثر التنويع الإنتاجي في كسر حدة الصدمات الخارجية بالاقتصادات الريعية"، *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، جامعة ورقلة، العدد 14، 2020، ص 60.
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *نشرات التجارة الخارجية السنوية للجزائر*، السلاسل الزمنية المتصلة، الجزائر.
- بنك الجزائر، مرجع سابق، تقارير ومؤشرات ميزان المدفوعات.(2015-2022)
- بلعزوز بن علي، *محاضرات في نظريات التنمية الاقتصادية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2018، ص 204.
- غازي حسين عناية، *التخطيط الاقتصادي والتنمية الهيكلية*، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص 142.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، *قانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار*، العدد 50، الصادر في 24 جويلية 2022.
- وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير السنوي لحركية الصادرات خارج المحروقات*، الجزائر، 2023.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، *التقرير الإحصائي السنوي للإنجازات الفلاحية*، الجزائر، 2024.
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *مصفوفة الحسابات الاقتصادية والإنتاج القطاعي*، الجزائر، 2022.
- وزارة الصناعة، *التقرير الدوري حول مؤشرات الاستثمار والتطهير الصناعي*، الجزائر، 2023.
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) ، *مؤشرات مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في التشغيل والناتج*، الجزائر، 2023.

مصادر ومراجع أجنبية

- Prebisch, Raúl (1950). *The Economic Development of Latin America and Its Principal Problems*. New York: United Nations, p. 18.
- Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). "Stages of Diversification." *American Economic Review*, 93(1), p. 63.
- Palma, J. G. (2005). "Four Sources of De-industrialisation and a New Concept of the Dutch Disease." *Handbook of Alternative Theories of Economic Development*, Edward Elgar Publishing, p. 72.
- Hirschman, A. O. (1945). *National Power and the Structure of Foreign Trade*. Berkeley: University of California Press, p. 95.

- Theil, Henri (1967). *Economics and Information Theory*. Amsterdam: North-Holland Publishing Company, p. 110.
- Solow, Robert M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth." *The Quarterly Journal of Economics*, 70(1), p. 65.
- Romer, Paul M. (1986). "Increasing Returns and Long-Run Growth." *Journal of Political Economy*, 94(5), p. 1002.
- Lucas, Robert E. (1988). "On the Mechanics of Economic Development." *Journal of Monetary Economics*, 22(1), p. 3.
- Imbs, J., & Wacziarg, R. (2003). "Stages of Diversification." *American Economic Review*, 93(1), p. 70.
- Imbs, J., & Wacziarg, R., Op. Cit, pp. 63-75.
- Palma, J. G. (2005). "Four Sources of De-industrialisation and a New Concept of the Dutch Disease." *Handbook of Alternative Theories of Economic Development*, Edward Elgar Publishing, pp. 72-82.

الملاحق

الملحق 01: اختبار استقرارية GDP من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.618968	0.7548
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.025441	0.0225
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

الملحق 02: اختبار استقرارية AGR من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Null Hypothesis: AGR____OF_GDP_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.988454	0.5779
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: DAGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.603367	0.0071
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

الملحق 03: اختبار استقرارية IND من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Null Hypothesis: IND____OF_GDP_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.484936	0.3317
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: DIND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.247521	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

الملحق 04: اختبار استقرارية SER من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Null Hypothesis: SER____OF_GDP_ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.810120	0.2073
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: DSER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.554725	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

الملحق 05: اختبار استقرارية EXP من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Null Hypothesis: EXP01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.010586	0.5664
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: DEXP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.618112	0.0065
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

الملحق 06: النموذج الأمثل من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 06/10/26 Time: 20:42
Sample: 2002 2024
Included observations: 23
Lag selection: Automatic (deplags=2, reglags=2)
Selected model: ARDL(1,2,0,0,0) using AIC (162 models evaluated)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Distributed-lag Regressors				
Dependent				
GDP(-1)	0.323159	0.095492	3.384149	0.0041
Independent				
AGR____OF_GDP_	7.97E+09	3.18E+09	2.508508	0.0241
AGR OF GDP (-1)	6.29E+09	1.79E+09	3.522907	0.0031
AGR____OF_GDP_(-2)	-2.92E+09	1.39E+09	-2.090137	0.0540
IND____OF_GDP_	1.30E+08	2.33E+09	0.055663	0.9563
SER____OF_GDP_	1.59E+09	2.45E+09	0.647564	0.5271
EXP01	2.149177	0.252946	8.496572	0.0000
Deterministic Regressors				
C	-1.72E+11	2.16E+11	-0.797125	0.4378

R-squared	0.992709	Mean dependent var	1.77E+11
Adjusted R-squared	0.989307	S.D. dependent var	5.59E+10
S.E. of regression	5.79E+09	Akaike info criterion	48.06322
Sum squared resid	5.02E+20	Schwarz criterion	48.45818
Log likelihood	-544.7270	Hannan-Quinn criter.	48.16255
F-statistic	291.7671	Durbin-Watson stat	1.878817
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

الملحق 07: نتائج Bounds Test من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Null hypothesis: No levels relationship
Number of dynamic cointegrating variables: 4
Deterministics: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 23

Test Statistic	Value
F-statistic	50.12206

الملحق 08: القيم الحرجة لاختبار الحدود من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

	Sample Size	10%	5%	1%
I(0)	30	2.525	3.058	4.280
I(1)	30	3.560	4.223	5.840
I(0)	Asymptotic	2.200	2.560	3.290
I(1)	Asymptotic	3.090	3.490	4.370

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق 09: نتائج الأجل الطويل من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long-run Regressors				
Linear: Dependent				
GDP(-1)	-0.676841	0.095492	-7.087931	0.0000
Linear: Independent				
AGR____OF_GDP_(-1)	1.13E+10	2.35E+09	4.822392	0.0002
IND____OF_GDP_	1.30E+08	2.33E+09	0.055663	0.9563
SER____OF_GDP_	1.59E+09	2.45E+09	0.647564	0.5271
EXP01	2.149177	0.252946	8.496572	0.0000
Deterministic				
C	-1.72E+11	2.16E+11	-0.797125	0.4378

الملحق 10: نتائج الأجل القصير من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Short-run Regressors: Linear (Independent)				
D(AGR____OF_GDP_)	7.97E+09	3.18E+09	2.508508	0.0241
D(AGR____OF_GDP_(-1	2.92E+09	1.39E+09	2.090137	0.0540

الملحق 11: نتائجECM من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Cointegrating Equation				
COINTEQ	-0.676841	0.033801	-20.02440	0.0000

الملحق 12: نتائج اختبارBreusch-Godfrey من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.028720	Prob. F(2,13)	0.9718
Obs*R-squared	0.101176	Prob. Chi-Square(2)	0.9507

الملحق 13: نتائج اختبارBreusch-Pagan-Godfrey من اعداد الطالب باستخدام Eviews14

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	2.032051	Prob. F(7,15)	0.1180
Obs*R-squared	11.19478	Prob. Chi-Square(7)	0.1303
Scaled explained SS	2.855488	Prob. Chi-Square(7)	0.8980